الشرع يحكم فى البادية
دراسة لعملية أسلمة المجتمع البدوى بين قبائل أولاد على[1]

سعيد المصرى[2]

مقدمة:

شكل القضاء البدوى بين قبائل أولاد على بمطروح، فى الوقت الراهن، مسرحا حقيقيا للحضور الإسلامى الفعال فى تطبيق الشريعة الإسلامية بدلا من الأعراف البدوية. حدث ذلك فى ظل تعزيز قوة المجتمع البدوى على تحييد سلطة القضاء الرسمى، القائم على القوانين الوضعية. صحيح أن العرف ظل قويا عبر تاريخ المجتمع البدوى فى مواجهة قوة المستعمرين البريطانيين، كما ظل محافظا على تقاليده بعيدا عن سلطة الدولة والقضاء الرسمى منذ عهد محمد على، ولم تستطع حركة السنوسية الدينية بتعاليمها أن تحل محله رغم دورها الفعال ومكانتها الروحية فى حل المنازعات. ومع ذلك فإن قوة الحركة الإسلامية خلال العقدين الماضيين هى التى تمكنت من تطويق سلطة العرف، والسيطرة عليه، وإحلال قواعد شرعية جديدة محله، بحجة أن جوهر العُرف هو الشرع، وأن عملية الإحلال هذه تشكل نوعا من الإصلاح الدينى لمؤسسة القضاء البدوى عموما. يأتى

---

(١) يتوجه المؤلف بالشكر والعرفان إلى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى لتقديم الدعم المادى والمعنوى لنشر البحث فى صورته الأولية كورقة عمل ضمن سلسلة الأوراق البحثية (ورقة رقم ٨: ٢٠١٠) والتى أتاحت الفرصة للحصول على تعليقات بعض القراء من المتخصصين أفادت فى إجراء بعض التعديلات المهمة على نص البحث مما استوجب إعادة نشره بصورته النهائية. كما يتقدم بالشكر للأساتذة والزملاء بقسم الاجتماع على تفضلهم الكريم بالموافقة على تقديم الدعم المالى للعمل الميدانى، ويخص بالشكر أ. د/ على المكاوى، رئيس مجلس القسم خلال عام ٢٠٠٦م، الذى تحمس كثيرا لأن تكون الرحلات العلمية قائمة على إجراء بحوث ميدانية. كذلك يشكر المؤلف الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى والأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد اللذين تفضلا بالاطلاع على البحث قبل نشره، وقدما ملاحظات قيِّمة كان لها أثرها المهم فى إثراء البحث، ويخص بالشكر الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى الذى تجشم عناء مراجعة البحث وتصويب أخطائه وتقديم العديد من الملاحظات التى أفادت البحث حين تم الإشارة إليها فى بعض الهوامش وخصوصا ٣ – ١٣ – ١٤ – ١٨.

(٢) (*) أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا المساعد بكلية الآداب، جامعة القاهرة، ومدير برنامج القضايا الاجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء.

ذلــك فى إطار الــدور الذى تطمح إليه الحركة الإســلامية، ولا تحيد عنه دائما وهو دفع عمليات التحول الجارية نحو تأســيس مجتمع إسلامى جديد، ليس فى البادية فحسب، وإنما فى المجتمع المصرى ككل. ورغم أن تأثير الحركة الإسلامية فى بعض مظاهر الحياة الاجتماعية البدوية أعلى صخبا فى تداول الخطاب والرموز، فإن الحضور الإســلامى فى فــض المنازعات بدا واقعــا فعليا، وأمرا بديهيا يعمل بهدوء فــى البادية. على ضوء ذلك تســعى هذه الدراســة إلى رصد أبعاد عملية أسلمة القضاء البدوى بين أولاد على بمطروح، والتى نتج عنها تأسيس القضاء الشرعى كنمط من الحكم، يقوم على فض المنازعات بتطبيق نصوص من الشريعة الإسلامية.

وتنقســم الدراســة إلى خمسة أقسام تبدأ بعرض إشــكالية الدراسة ومنهجها، يلى ذلك إطلالة نظرية حول تحولات البداوة والقضاء البدوى من واقع نتائج الدراســات الســابقة. وفى القســم الرابع تعرض الدراســة للســياقات المرتبطة بنمو وتطور الحركة الإسلامية فى المجتمع البدوى، وفعاليتها فى إحداث تغيرات اجتماعية، وثقافية كان لها تأثيرها على إعادة تشــكيل ممارســات الضبط الاجتماعى، بما يتفق مع الشــريعة الإســلامية. وتعرض نتائج الدراســة فى القســم الخامس لصور المنازعات التى يســتأثر بها القضاء الشــرعى، ومراحل التقاضى الشرعى بدءا من التوسط فى النزاع، ثم التفاوض حول المشورة، وجلسات التحقيق، وإصدار الحكم، وصولا إلى تدابير تنفيذ الحكم الشرعى.

الإشكالية والمنهج:

يمثل الشرع فى نظر كثير من البدو رمزا للعدالة والحق الذى ينبغى أن يسود بين الناس، حتى ولو كانت بعض صور الحياة البدوية مخالفة للمعايير الشرعية. ويدرك غالبية البدو أن مصدر الشــرع هو الله. لهذا يكتســب الخطاب الدينى البدوى فى الحياة اليومية مصداقيته من استخدام واحترام قدسية الدلالات الرمزية للشرع فى تصورات البدو. وما كان للزعامات القبلية أن تكتســب شرعيتها السياســية والأخلاقية الكاملة دون إقرارهم بأهمية الشرع فى المجتمع البدوى، وتوظيفهم للمفردات الشــرعية فى خطابهم اليومى. وبمقتضى ذلك ظلت الأعراف القبلية تستمد قوتها، فى نظر البدو عموما والزعامات البدوية التقليدية خصوصا، من كونها قواعد تجســد الشــرع فى الحياة البدوية. ورغم أن امتلاك المعرفة الإسلامية فى

بعض المجتمعات البدوية بشـمال إفريقيا شـكل مصدرا رئيسا للقوة[1]، فإن القوة الحقيقية بـين قبائل أولاد على فى مصر كانت مركزة فى أيدى الزعامات القبلية التقليدية للقبائل، وخصوصـا من يعرفون بـ «العواقـل» ممن يمتلكون المعرفة بتراث الأعـراف البدوية بصفة عامـة، وأعراف أولاد على بصفة خاصة. فهؤلاء يتمتعون بمصداقية قبلية ودينية فى نفس الوقت، فهم يمتلكون رصيدا عائليا فى الشرف البدوى[2] من ناحية، ويمتلكون أيضا شرعية دينية من كونهم يحترمون شـرع الله فى كلامهم، وأفعالهم، ومواقفهم العادلة فى تسـيير شـئون القبيلـة من ناحية أخرى. لهذا كانت الأعراف البدويـة التى يحملونها، وينظمون حياة البدو بمقتضاها تشكل مزيجا فريدا من الشريعة الإسلامية وشريعة البادية.

ولما كانت قوة العرف متضافرة مع قوة «العواقل» فقد ظل المزج بين الشـريعة الإسـلامية وشـريعة البادية فى الصياغات العرفية متماسـكا وقويا، دون أن يفقد شـرعيته فى عملية فض المنازعات على امتداد تاريخ أولاد على فى مصر. استمر ذلك حتى عام ١٩٥٢م، حين اتجهت الدولة إلى إنشاء بعض المجالس البلدية التابعة لوزارة الشئون البلدية والقروية آنذاك فى مطروح، وبعض المدن الرئيسـة بالصحراء الغربية، ثم بداية نشاط هيئة تعمير الصحارى عـام ١٩٦٠م، وبداية تنفيذ نظام الإدارة المحلية عام ١٩٦٢م[3]. وظل هذا الوضع قائما بعد محاولات الدولة الجادة منذ ستينيات القرن الماضى فى دمج المجتمعات البدوية[4]، وتنفيذ مشـروعات للتنمية والتوطين، وإتاحة الخدمات والمرافق، وإنشاء المحاكم ومؤسسات الدولة فـى البادية، وصدور قانون الإدارة المحليـة عام ١٩٧١م، الذى بموجبه تم فصل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة عن المجالس التنفيذية. ولا شك أن جهود الدولة فى هذا المجال أضعفت سـلطة القبيلة عندمـا أتاحت كثيرا من الخدمات والمرافـق، وفتحت آفاقا جديدة للتحضر، وفرص الحياة، والحراك الاجتماعى أمام كثير من البدو بما يتجاوز قدرة القبائل. كمـا فرضت أوضـاع التحضر الحديثة أنماطـا جديدة من المنازعات، تشـكل تحديا لقدرة

(١) D. F. Eickelman, Knowledge and power in Morocco: The education of a twentieth century notable, 1985.

(٢) ليلى أبو لغد، مشاعر محجبة، ترجمة: أحمد جرادات، القاهرة: نور — دار المرأة العربية، ١٩٩٥م، ٥٩ — ٦٦.

(٣) محمد سعد أبو عامود، محافظة مطروح، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤م، ٩.

(٤) ليلى أبو لغد، مرجع سابق، ٣٣.

الأعراف القبلية، وعواقل البدو على فهمها، وتقديم حلول بشأنها مما جعل للقانون، ونظم القضاء الرسمى دورا فى مواجهة هذه المنازعات[1].

ومع ذلك فإن ظهور الحركة الإسلامية منذ أواخر السبعينيات شكل تحديا كبيرا لسلطة الأعراف البدوية، والقضاء العرفى البدوى من ناحية، وسلطة الدولة فى تفعيل القانون والقضاء الرسمى من ناحية أخرى. فالإسلاميون الجدد يرون فى المجتمع المصرى ككل – بصورته الراهنة – مجتمعا يسير فى طريق مختلف عن الشرع. ذهبت بعض التيارات إلى حد القول إنه مجتمع جاهلى[2]، يشبه الحالة الأولى التى كان عليها الإسلام فى مهده، وأنه يتعين قيام مجتمع إسلامى، على غرار ما كان عليه عهد النبى محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم.

فى خضم هذا الجدل الإسلامى كانت فكرة الشرع وتطبيق الشريعة الإسلامية هى الآلية الأساسية للتحول إلى مجتمع إسلامى. وإذا كانت فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية عن طريق العنف المسلح مع الدولة قد فشلت فى قلب القاهرة معقل تركز الدولة بقوتها وهيبتها، فإن الفكرة ما زالت قائمة فى نشاط الدعاة فى خطبهم وفتاواهم، وتفاعلهم الحى مع الناس فى أماكن مختلفة بالريف والبادية، وعبر فضاءات الإعلام الحديث وتكنولوجيا الاتصال.

لم يكن المجتمع البدوى بمنأى عن هذا التيار الجارف، فالبدو الذين ينفتحون على عالم المدينة، وينخرطون فى صور الحياة الحضرية المختلفة، باتوا يتفاعلون مع فضاءات إسلامية جديدة عليهم عبر مؤسسات التعليم، ووسائل الاتصال الحديثة. وأصبحوا يطالبون بحكم الشرع بدلا من العرف فى شئون حياتهم اليومية. فضلا عن ذلك، فقد كان عالم البادية بين «أولاد على» على مدى عقدين من الزمن مسرحا لعمليات إحلال نوع جديد من القضاء الشرعى، محل القضاء العرفى البدوى فى فض المنازعات على يد تيار سلفى من الإسلاميين، يسعى إلى تحييد دور الدولة. وتُوِّج هذا التحول ببروز نخبة دينية جديدة، لها شرعية كبيرة فى إحداث تحولات جديدة نحو مجتمع إسلامى، يرتكز على أسس شرعية. لقد مثَّل عالم البادية أرضا خصبة لنشاط إسلامى محموم، يعمل فى ظل ضعف قوة الدولة

(١) ومع ذلك ظلت سلطة القانون العرفى قوية بمقتضى المرونة التى يتمتع بها العرف مما جعله قادرا على استيعاب أنماط التحضر، والدليل على ذلك أنه استحدث أحكاما للنزاعات المترتبة على حوادث السيارات والمعاملات التجارية الحديثة، والتنافس بين البدو على التعيين فى الشركات السياحية وشركات البترول والخدمات البترولية ومصانع إنتاج الحديد والأسمنت فى المناطق الصحراوية.

(٢) سيد قطب، معالم فى الطريق، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٩م.

نسبيا من ناحية، وضعف قوة القبيلة من ناحية أخرى. وعندما تتحول المساجد الكبرى فى البادية إلى مجالس شرعية لفض أغلب المنازعات البدوية، وإصدار الفتاوى، بدلا من قواعد العــرف والقانون، على يد شــيوخ وفقهاء جدد بوصفهم قضاة شــرعيين، فى الوقت الذى مازال فيه أغلب البدو لا يحترمون القضاء الرسمى، فهذا يعنى أن ثمة صورا متخيلة حول نمط من الحكم (Governance) الإســلامى أصبحت واقعا، تتســع قاعدته يوما بعد يوم، يعيد للشرع قوته ومجده فى البادية، بعد أن أخفق فى مواجهات العنف الدامى بالحضر[1].

لا شــك أن دلائل الأســلمة الجارية فــى المجتمع البدوى فى مصــر أصبحت واضحة ولا تخطئها العين. ويثير ذلك عدة تساؤلات حول طبيعة تجربة الأسلمة وحدودها، ومدى تغلغلها فى الحياة البدوية، وطبيعة تفاعلها مع البداوة، وكيف اســتطاعت التوغل داخل نظــام القضاء البدوى القائم على العرف. ويتعين أن نســأل ما طبيعة هذه التجربة؟ وكيف نشــأت؟ وإلى أى مدى أصبحت واقعا يجرى التشــبث به، ليس من جانب نشطاء الحركة الإسلامية فحسب، وإنما من خلال العصبية الدينية الجديدة أيضا فى حياة البدو أنفسهم؟

للإجابة عن تلك التســاؤلات اعتمدت هذه الدراســة على بيانات ميدانية، تم الحصول عليها باســتخدام أدوات البحث الكيفى، كالملاحظة والمقابلات المتعمقة، وحلقات المناقشة الجماعية التى أجريت ببعض قبائل أولاد على بمطروح. تم ذلك من خلال رحلتين علميتين لطلاب مرحلتى الليســانس والدراسات العليا، وبعض المعيدين، والمدرسين المساعدين بقسم الاجتماع جامعة القاهرة[2]. تمت الرحلة الأولى فى يوليه عام ٢٠٠٦م، واســتغرقت عشــرة

(١) تشــير بعض آراء الإســلاميين إلى أن الإسلام الذى نشأ فى بداية القرن الأول الهجرى كان غريبا فى ظل هيمنة جاهليــة البادية، وســوف ينتهى به المقام إلى غربة أخرى فى ظل جاهليــة جديدة، يتعين مقاومتها، والانتصار عليها، على غرار ما فعل النبى محمد صلى الله عليه وسلم ومن كانوا معه. وفى هذا الصدد هناك شعور لدى الإسلاميين الجدد بين قبائل أولاد على بأن البادية حاليا هى الأرض الخصبة لنشر الدعوة الإسلامية، كما حدث مع البادية الأولى. وبالتالى فإن فى جهادهم فى البادية عودة لانتصار الشرع.

(٢) شارك فى إدارة العمل الميدانى د/ شريف عوض – المدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، وكان له دور بارز فى الحصول على أكبر قدر من البيانات فى مدى زمنى محدود وبجودة عالية. لذا يتوجه المؤلف له بخالص الشكر والتقدير. كما شارك فى إدارة العمل الميدانى د/ محمد عبد السلام – المدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، والذى كان له دوره المهم فى كافة ترتيبات العمل الميدانى بكل إخلاص، بما استحق معه عميق الشكر والاعتزاز. أما فريق العمل الميدانى من طلاب مرحلة الليســانس، والدراســات العليا بقسم الاجتماع، فقد شارك فى جمع البيانات الميدانية بمطروح: أفنان الدميرى، وبسمة المراغي، وخالد فوزي، وسارة عبد العال، وسماح حسن، وشيماء عبد العليم، ومحمد صقر، ومي عمارة، ونعيمة عثمان، وهالة الحفناوى، وشارك في تجميع الدراسات والبحوث السابقة والبيانات الثانوية: سارة يحيى، وأسماء صلاح، ولهؤلاء كل الشكر على ما بذلوه من جهد، ولولاهم ما كان ممكنًا إنجاز هذا البحث بالصورة التى أصبح عليها.

أيام متصلة، والثانية تمت فى سبتمبر عام ٢٠٠٧م لمدة عشرة أيام أيضا. واستخدم فى جمع البيانات دليل للعمل الميدانى تم إعداده، وطبق على ٤٨ شخصا من شيوخ القبائل، وبعض أفراد من النخبة البدوية فى أربع مناطق وهى: مرسى مطروح، والضبعة، والقصر، وأبو مرقيق. وقد جاء اختيار تلك المناطق مستندا إلى ثلاثة اعتبارات أساسية وهى محاولة تمثيل أكبر قدر ممكن لمناطق مطروح المختلفة، وفى حدود الميزانية المحدودة التى وفرتها كلية الآداب جامعة القاهرة لتدبير نفقات السفر والانتقال والإقامة والإعاشة لفريق البحث، وكذلك التسهيلات المتاحة من جانب إدارة تنمية القرية بالمحافظة، والعلاقات الجيدة التى أمكن بناؤها مع بعض الإخباريين من شيوخ البدو فى مختلف مناطق مطروح، والتى ساعدت كثيرا على جمع أكبر قدر ممكن من البيانات فى مدى زمنى محدود.

وفيما يلى نعرض لتحولات البداوة فى إطار الدراسات السابقة، لبيان الإسهام الذى يمكن أن تقدمه هذه الدراسة فى فهم آليات التحول بفعل نشاط الحركة الإسلامية بين البدو، يلى ذلك تحليل عمليات تغلغل الحركة الإسلامية فى المجتمع البدوى بشكل عام، وعمليات التحول الإسلامى داخل القضاء البدوى بصفة خاصة.

تحولات البداوة والقضاء البدوى: إطلالة نظرية:

يعود الفضل إلى ابن خلدون الذي قدم أول وأهم تعريف للبداوة، باعتبارها «انتحالاً للمعاش الطبيعى الضرورى والبسيط قبل الحاجى والكمالى»... وأن «البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعى، والقيام على الحيوان والأنعام، وأنهم مقتصرون على الضرورى من الأقوات، والملابس، والمساكن، وسائر الأحوال والعوائد». يستخدم ابن خلدون كلمة «العرب» بمعنى الأعراب أو سكان البادية الذين يعيشون خارج المدن، ويشتغلون بمهنة الرعى، وخاصة رعى الإبل، ويتخذون الخيام مساكن لهم، ويظعنون[1] من مكان لآخر حسب مقتضيات حياتهم، وحاجات أنعامهم التى يتوقف معاشهم عليها؛ وهم المقابلون لأهل الحضر، وسكان الأمصار[2]. وقد حدد ابن خلدون عدة خصائص للبدو، بعضها إيجابى والبعض الآخر سلبى، أهمها ما أسماه التوحش والشجاعة، والترحال وانتهاب ما فى أيدى الناس، وعدم الانقياد للسياسة، والعصبية، والغلب، والالتحام بالنسب.

(١) بمعنى الانتقال أو الترحال.

(٢) ابن خلدون، المقدمة: الجزء الثانى، تحقيق: على عبد الواحد وافى، مطبوعات مكتبة الأسرة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م، ٤٦٩ – ٤٧٠.

ويشـير ابن خلدون أيضا إلى وجود المشـايخ وكبار القبائل البدوية على رأس بناء القوة «بما وقر فى نفوس الكافة لهم من الوقار والتجلة» على حد قوله[١].

مـن الواضـح أن كثيرا مما ذكره ابـن خلدون ينطبق على أهم معالم البـدو في الصورة المثالية النقية، التى كانت سائدة لبداوة الأجداد فى الجزيرة العربية، ومنطقة الصحراء الكبرى، وشمال إفريقيا منذ ستة قرون مضت، وفى ضوئها يمكن أن نحكم على ما آلت إليه أحوال أحفاد البدو فى المجتمعات البدوية المعاصرة. ولا يعنى ذلك تحول عالم البداوة بصورة كاملة، ولا يعنى أيضا بقاء البداوة على حالها، بل ثمة إعادة لإنتاج البداوة بصور جديدة، تحتاج إلى الرصد والتحليل. فبرغـم وجود تراث للبداوة يميل إلى الطابع التقليدى، والتشـبث بمقومات قد تبدو ثابتة، مثل القرابـة الأبوية، والأصالة ورابطة الدم، وغلبة النقل على العقل، وتمجيد الماضى[٢]، فإن الحياة البدوية قابلة للتغير، وتعيد إنتاج نفسـها باسـتمرار. وقد رصد ابن خلدون فى المقدمة أهم تحول يمكـن أن يتعـرض له البدو فى كل مكان، وهو انتقالهم مـن البداوة إلى التحضر، موضحا الآثار المترتبـة على ذلك، والتـى حددها فيما أطلق عليه «الترف والدعة وتفكك العصبية». وسـجلت البحوث الأنثروبولوجية شواهد كثيرة على التغيرات الناجمة عن استقرار البدو وتوطينهم، مثل: الانخـراط السـريع فى الاقتصاد النقدى على نحو ما حـدث لقبائل أولاد على[٣]، والاندماج فى نمط من الاقتصاد الريعى، كما هو الحال بالنسبة لعنيزة بالسعودية[٤]، والعمل بالزراعة بين بدو سـوريا، والحراك السياسى للبدو داخل نظام الحكم فى السـعودية[٥]. ونتيجة لشدة التحولات الاجتماعيـة فى حياة البدو، فقد دفع ذلك هامفرى وسـنيث (Humphrey, and Snaith) فى دراسـتهما عن البدو إلى القول بنهاية البـداوة (The End of Nomadism) فى عالمنا المعاصر، وقدما شـواهد للمسـارات العديدة التى سـلكتها كثير من الجماعات البدوية فى آسـيا لمواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية الحادة[٦].

---

(١) نفس المرجع، ٤٨٠.

(٢) حليم بركات، المجتمع العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م.

(٣) ليلى أبو لغد، مرجع سابق.

(٤) ثريـا التركـى، ودونالد كول، عنيـزة: التنمية والتغيير فى مدينة نجدية عربية، ترجمة: جلال أمين وأسـعد حليم، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩١م.

(٥) Martha Mundy & Basim Musallam, The transformation of nomadic society in the rab East, 2000.

(٦) Caroline Humphrey & David Sneath, The end of nomadism?: Society, state, and the environment in inner Asia, 1999.

لقـد كانت التغـيرات متعددة ومتشـابكة، وقد حاولت الدراسـات الأنثروبولوجية أن تسـجل شـواهد كثيرة وثرية بشـأنها. يمكن تلخيص الجدل المطروح فى الدراسـات التى رصدت تغير البداوة، والمجتمع البدوى فى أربع آليات للتغير، وذلك على النحو التالى:

٣ - ١ التغيرات المصاحبة لعمليات استقرار البدو (Sedentarization):

حدثت عمليات الاستقرار لبعض التجمعات البدوية فى عديد من المناطق بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، الناجمة عن اتسـاع نطاق التحضر ونمو المدن؛ وكذلك التغيرات الناجمـة عن العولمة فى مجال الاتصال والمعلومات، واسـتخدام التكنولوجيا الحديثة التى سـاهمت إلى حـد كبير فى كسـر عزلة البدو، ودفعهـم إلى الانفتاح علـى العالم. وبما أن القوانين والأعراف البدوية تسـتجيب للحاجات والمشكلات الجديدة التى يفرضها التغير، فقد وثّقت بعض الدراسات الأنثروبولوجية بعض الشواهد الدالة على تكيف القانون العرفى فى القواعد، والإجراءات، والتفسـيرات، والرموز مع نظم القضاء الحديثة فى بعض الدول الإفريقيـة، وأهمها غينيا الجديدة، وتنزانيا خلال حقبة ما بعد الاسـتعمار[١]. وفى مقابل ذلك، كانت هناك شواهد دالة على بعض الصعوبات أمام فعالية القوانين العرفية فى حماية مواد وعناصر التراث الشعبى فى غانا، بما يتوافق مع المفاهيم المحلية من ناحية، ومبادئ الملكية الفكرية من ناحية أخرى[٢].

٣ - ٢ التغيرات المصاحبة لعمليات التوطين والإدماج المنظم للبدو:

قامـت بعض الحكومـات بدمج البدو المقيمين على أراضيها عن طريق إتاحة فرص متكافئة فى التوظيف، والتعليم، والإسكان، والحصول على الخدمات الصحية، ومختلف برامج الرفاه الاجتماعى. ومع ذلك لم تؤثر عمليات الدمج على وضع القانون العرفى، الذى ظل محافظا على سـلطته وتقاليده ومؤسساته فى الدول ذات التعددية العرقية. ففى الصين ظل القانون العرفى، لدى كثير من الجماعات العرقية القبلية، مسـيطرا على عملية الضبط الاجتماعى. فرغم إحكام

(١) International African Institute, Ideas and procedures in African customary law. Ed. M. Gluckman, 1969.
– S. F. Moore, Social facts and fabrications: «Customary law» on Kilimanjaro, 1987.

(٢) Paul Kuruk, «African customary law and the protection of folklore», (2002): 5 – 25.

سيطرة الدولة على الجماعات القبلية، فإن تلك الجماعات لا تعرف شيئا عن القانون الرسمى للدولة، ولا تعمل بمقتضاه، وإنما تسير حياتها بموجب قواعد القانون الشعبى أو العرفى[١]. وقد اهتم الأنثروبولوجيون والقانونيون بدراسة مشكلة التعددية القانونية (legal pluralism) التى أتاحت للقوانين العرفية أن تحافظ على وجودها فى سياقات مختلفة[٢].

وهناك شواهد على بقاء التمييز بين القانون العرفى والقانون الرسمى لاعتبارات سياسية. وفى هذا الصدد حاولت مليسّا دميان (Melissa Demian) عام ٢٠٠٣م فى دراستها لغينيا الجديدة أن تتعرف على صور توظيف القانون العرفى المختلفة بغينيا الجديدة فى فض المنازعات داخل المحاكم المحلية والمحاكم العليا. وقد أوضحت دراسات الحالة أن كلا من القضاة المحليين والقضاة فى المحاكم العليا يستخدمون العرف والقانون كمصادر استراتيجية للسلطة. ففى الوقت الذى يميل فيه القضاة المحليون فى فض المنازعات إلى اتخاذ الأعراف كحقائق مسلمة، ومن ثم يتعيَّن عليهم اكتشاف القانون فى ضوئها، فإن قضاة المحاكم العليا يسيرون فى الاتجاه المعاكس؛ حيث يتعاملون مع القوانين كمسلمات، ثم يكتشفون الأعراف في ضوئها. ومن هنا لا يوجد توليف بين الأعراف والقوانين تحت ما يسمى بالقانون العرفى، بل يجرى تعزيز التفرقة بينهما، كى يصبح أحدهما مصدرا يتعين على الآخر أن يسير على ضوئه[٣].

وهناك بعض البحوث التى رصدت نشاط الدولة نحو دمج منظومة القيم العرفية فى نظامها القضائى بصورة انتقائية، لا تسمح بتعارض العرف مع القيم الدستورية. ففى جنوب

---

(١) Zhang Xlaohui & Wang Qiliang, «The change and function of folk law of ethnic minorities in modern society», (2003): 33.

(٢) G. D. Westermark, «Court is an arrow: Legal pluralism in Papua New Guiea», (1986): 131 – 149.

– G. Donne, «Custom in the legal system», (1987): 3 – 6.

– Jonathan Aleck, «Mismeasuring the law: Some misconception concerning the nature of law and custom in Papua New Guinea today (1993): 93 – 109.

– M. Goddard, «Off the record: Village court praxis and the politics of settlement life in Port Moresby", (1998): 41 – 62.

(٣) Melissa Demian, «Custom in the courtroom law in the village: Legal transformations in Papua New Guinea»,(2003): 97 – 115.

إفريقيا كان تطبيق القانون العرفى مقترنا بالتمييز ضد النساء. وقد حاولت الدولة التوفيق بين القانون الرسمى والقانون العرفى بإجراءات تشريعية محددة فى إطار حماية مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين[1].

٣ - ٣ التغيرات المصاحبة لعمليات التدين فيما يعرف بالأسلمة

اجتاحت العديد من المجتمعات العربية، والإفريقية، والآسيوية موجة من التدين بفعل تزايد أنشطة الجماعات الدينية. وكان للحركة الإسلامية تأثيرها الكبير على إحداث تغيرات اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية لم يقف مداها عند حدود المناطق الحضرية والريفية فحسب، وإنما تعدى ذلك إلى أطراف الصحارى، والتجمعات البدوية. وفى هذا الإطار تعرضت الدراسات التى أجريت حول هذا الموضوع لأربعة من مظاهر أسلمة البدو وهى:

٣ - ٣ - ١ الأسلمة بالقسر:

يقصد بذلك دفع البدو إلى تغيير دينهم بفعل الغزو، والمثل التاريخى الدال على ذلك مرتبط بالأسلمة الناتجة عن الغزو التركى لمنطقة وسط آسيا فى نهاية العصر البيزنطى. حيث قدم سبيروس فريونيس الأصغر (Vryonis, Jr. Speros) تحليلا تاريخيا وإثنوجرافيا لمظاهر من الأسلمة، ارتبطت بانهيار الحضارة البيزنطية، وتكوين مجتمعات إسلامية فى آسيا الصغرى، يمتزج فيها الطابع الرعوى بالإسلام. وفى ظل التفاوت بين الغنى المرتبط بالإسلام، وفقر المناطق التى تم غزوها، كانت دوافع التحول الدينى والردة لدى الرعاة، مصحوبة بمزايا اقتصادية، وحراك اجتماعى، ومزيج من الخوف والاقتناع الدينى، والضعف الثقافى[2]. وقد لخصت كتابات ابن خلدون هذه الحالة التاريخية الفريدة بقوله: «الناس على دين ملوكهم»[3]. وبما أن الغزاة مسلمون، فسوف يكرسون سلطتهم بقوة تطبيق الشريعة الإسلامية فى آسيا الصغرى. لهذا يمثل التأثير التركى أولى المحاولات لأسلمة البدو، ومزج الأعراف البدوية بمبادئ إسلامية.

---

(١) Monique Deveaux, «Liberal constitutions and traditional cultures: The South African customary law debate»: (2003): 161 – 180.

(٢) Speros Jr. Vryonis, «Nomadization and Islamization in Asia Minor», (1975): 41 – 71.

(٣) ابن خلدون، مرجع سابق، ٧١٢.

٣ - ٣ - ٢ الأسلمة بالتحالف السياسى:

شـــهدت بعض المجتمعات العربية ظاهرة التحالف السياسى للنخبة البدوية مع النخبة السياسية، والدينية فى نسيج النظام السياسى. ويعد نموذج تكوين الدولة السعودية فى أوائل القرن العشرين أول عملية أسلمة، اعتمد تكوينها على التحالفات القبلية والدينية (الوهابية مع البدو)، ومنحهم امتيازات نظير الحفاظ على وحدة المملكة، وبسط نفوذ السلطة السياسية على كامل الجزيرة العربية. وهناك أمثلة أخرى من التاريخ المعاصر حاولت تطبيق الشريعة الإســـلامية بتحالفات شبيهة، كما فى السودان، والصومال، ونيجيريا، وأفغانستان؛ لكنها واجهت صعوبات محلية ودولية حالت دون اســـتمرارها. وتشـــير بعض الدراسات إلى الآثار الســـلبية لمثل هذه التجارب، حيث أدى تطبيق الشـــريعة الإسلامية بدءا من ١٩٩٩م – من خلال القضاء الرسمى فى نيجيريا – إلى وقوع انتهاكات فى حقوق الإنسان[١].

٣ - ٣ - ٣ أسلمة التحول الثورى:

كانـــت التجربـــة الإيرانية نموذجـــا للتحول الثورى نحو بناء دولة إســـلامية من خلال ســـيطرة رجـــال الدين على الحكم، بحيث كان لهم دور فاعـــل فى تحويل القضاء الرسمى إلى قضاء إســـلامى، يطبق على كل الإيرانيين بمن فيهم من البدو. وقد أشـــار لوويس بيك (Lois Beck) فى دراســـته عن رعاة كشقة (Qashqa) بإيران إلى أن الجمهورية الإسلامية كانت بصدد مجموعة من الأقليات العرقية من البدو الرعاة، الذين تميزت حياتهم بالبداوة. وكانت نظرة رجال الدين لهم أن إسلامهم قريب من الجاهلية، وأنه يتعين عليهم الانخراط فى المجتمع الإســـلامى الجديد وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. ورغم كون الأسلمة شكلت فرصة للاندماج الاجتماعى للبدو فى المجتمع الإيرانى، فإن الأعراف مازال لها تأثير على تسيير حركة الضبط الاجتماعى بين البدو. ومع ذلك، فإن خلط الأعراف بالشريعة قائم بين البدو الإيرانيين على قاعدة الأســـلمة، التى فرضتها الجمهورية الإســـلامية فى إيران على كل الشعب الإيرانى[٢].

---

(١) Osita Nnamani Ogbu, «Punishments in Islamic criminal law as antithetical to human dignity: The Nigerian experience», (2005): 165 – 182.

(٢) Lois Beck, «Herd owners and hired shepherds: The Qashqa'i of Iran», (1980): 327 – 351.

٣ - ٣ - ٤ الأسلمة فى إطار حركة اجتماعية:

يقصد بذلك نشـاط الدعوة الإسلامية القائم على عمل دءوب ومنظم، بين مجموعات من الناس، يعملون وفق تنظيمات محددة ذات طابع دينى، ويجمعهم قاسم فكرى وإيديولوجى مشـترك. وتتخـذ أفعال هـؤلاء طابع الحركـة الاجتماعية، التى تبتغـى تحقيق تغيرات اجتماعية فى اتجاه تكوين مجتمع مسـلم، على غرار ما حققته دعوة الإسـلام فى بدايته. ويتسم النشاط الحركى الإسلامى وسط التجمعات البدوية عموما بالتفاعل المباشر، والكثيف وجها لوجه مع الناس، وتعبئتهم وفق أجندة سياسية غير معلنة، يجرى العمل بها خلف ستائر الإصلاح، والدعوة إلى تبنى القيم الحميدة والتقوى. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك فى مناطق متعددة من العالم، يتركز فيها قبائل بدوية مثل أفغانستان وباكستان والهند والعراق والأردن وعرب إسرائيل وسوريا ولبنان ومصر والسودان والجزائر والمغرب.

والدراسـات التى ترصد هذه الظاهرة محدودة للغاية، باسـتثناء دراسـة لايش وشمولى (Layish, and Shmueli) اللذيـن كتبـا حـول العلاقة بين العرف والشـرع لدى البدو، وتوصلا إلى أن هناك تأثيرات جديدة على الأعراف البدوية من واقع إعادة تفسيرات جديدة لمبادئ إسلامية باسم الشرع. وفى عام ١٩٩١م، طور لايش أفكاره بشواهد ميدانية جديدة، تؤكد الأسلمة فى المجتمعات البدوية من خلال آلية الإفتاء، التى أصبحت تؤثر بقوة على أسـاليب فض المنازعات بين البدو. حيث درس الفتوى بوصفها آلية محورية فى أسـلمة القبائل البدوية، بالتطبيق على قبيلة على حسـن ببيت سـاحور فى القدس، وبيت لحم. وأشـار إلى أن الإسلام بمنظومة معتقداته، ومؤسسـاته مازال يلعب دورا رئيسا فى تشكيل المجتمع البدوى الرعوى[١].

وتشـير دراسـة لايش (Layish) إلى أن البدو مسلمون وإسلامهم غير مكتمل، لذا فإنهم لا يوفون الطقوس الإسـلامية حقها، ولا ينظمون أحوالهم الشـخصية وفقا للشريعة الحقة. وبموجب الاستقرار الذى حدث لهؤلاء البدو فقد أصبحوا أكثر اقترابا من الإسلام الحرفى، وأصبحت أساليب حياتهم تدريجيا أكثر ارتباطا بالعبادة والتقوى. وبموجب آلية الفتوى — على حد قوله — تم اختراق مؤسسـات القضاء البدوى من جانب الشريعة الإسلامية. وتعد

(١) Aharon Layish & A. Shmueli, «Custom and ‹Sharī›a› in the Bedouin Family according to Legal Documents from the Judaean Desert», ‹1979›: 29 – 45.

المحكمة مكان التقاء الشـريعة والعادات، ويمثل القضـاة عنصرا فاعلا فى تحقيق المواءمة بينهما. ويلعب المفتى دورا رئيسـيا فى إقناع البدو – الذين تربوا على القانون العرفى – بأهمية تطبيق الشـريعة فى حياتهم. وكشفت هذه الدراسـة أن هناك علاقات اجتماعية، وعلاقات عمل ما بين القاضى والمُفتى، ومع ذلك يوجد تنافس كامن بينهما على السـلطة السياسية، والمكانة العامة التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها، والحفاظ عليها. وعلى الرغم من كون الفتوى غير ملزمة، وتنفيذها مسألة طوعية، فإن العمل بالفتوى يشكل أداة لتقريب البدو من الإسـلام الأصولى. وتكتمل عملية أسلمة البدو من خلال النشاط التعليمى التلقينى للتعاليم الدينية[1].

وبرغم أهمية هاتين الدراستين فى تقديم بيانات عن ظاهرة الأسلمة فى المجتمع البدوى بشكل عام، والقضاء البدوى بصفة خاصة، فإن هناك نقصا شديدا فى الدراسات التى يمكن أن توفر بيانات جديدة حول عمليات الأسـلمة، وتفاعلها داخل القضاء البدوى، من واقع نماذج كثيرة للمجتمعات البدوية فى آسيا وشمال إفريقيا.

وإذا تأملنـا آليـات تحول البدو عموما من واقع الدراسـات التى حاولت أن تعالجها، فسـوف نلاحـظ أن تأثير هذه الآليات الأربـع لم يكن واحدا، بل اختلـف كل منها فى طبيعته، ومدى تأثيره على مجمل الحياة البدوية. فالآليات الثلاث الأولى أثرت على حدود اندمـاج البـدو فى العالم المحيط بهم، وبالأخص مؤسسـات الدولة المدنية. حيث أتاحت فرصا لتحسن الأحوال الاجتماعية، والاقتصادية، ونوعية الحياة، وحققت قدرا من الحراك الاجتماعى، وساهمت فى بناء جسور بين القبيلة والدولة. ولقد كان هناك زخم لا بأس به من الدراسات والبحوث الميدانية حول مظاهر هذا التحول فى كثير من المجتمعات البدوية.

أمـا الآلية الرابعة المتعلقة بالحركة الإسـلامية فقد كان تأثيرها مرتبطا بالنشـاط الذى مهدت له الجماعات السلفية فى الحد من التصوف، والاعتقاد فى الأولياء[2]. كما بدا تأثير الحركة الإسـلامية مختلفا باختلاف تجارب الأسـلمة فى العديد من المجتمعات البدوية

(١) Aharon Layish, «The {fatwā} as an instrument of the Islamization of a tribal society in process of sedentarization», (1991): 449 – 459.

(٢) فاروق أحمد مصطفى، ومحمد عباس، صناعة الولى: دراسة أنثروبولوجية فى الصحراء الغربية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ٢١٩.

فـــى العالم، رغم أنها ركزت على أهم عنصر فى الحياة البدوية وهو القضاء البدوى، الذى يمثل قلب البداوة، ويمنحها البقاء والاستمرار أمام كل رياح التغير المحيطة بالبدو. كما أن تغلغل الحركة الإســـلامية داخل هذا المكون أعاد إلى البداوة سحرها الذى يفيض بالحياة، وجاذبيتها فى أفئدة بعض الإســـلاميين، كما أعاد إليها أيضا شـــبح العزلة، واتخاذ موقف منـــاوئ من الدولة. ونظرا لأن هـــذا التحول جار منذ عقدين من الزمن حتى الآن، فمازالت الدراســـات والبحـــوث قليلة فى رصـــد تداعياته على تغير المجتمع البـــدوى بصفة عامة، والقضاء البدوى بصفة خاصة.

وهناك دلائل على وجود عمليات أسلمة مكثفة تتم داخل مؤسسات المجتمعات البدوية فى ثلاث نقاط حدودية فى مصر، وهى ســـيناء شـــرقا، ومطروح غربا، وحلايب وشلاتين جنوبا. وفى ظل تراجع اهتمام علم الاجتماع فى مصر بالبدو بصفة عامة، والقضاء البدوى بصفـــة خاصة خلال الســـنوات الأخيرة، فإن كثيرا من الأســـئلة المطروحـــة حول حدود، وأبعاد، وتداعيات أســـلمة القضاء البدوى بالتطبيق على أولاد على، يمكن أن تســـاهم فى فهـــم تحولات البدو الناتجة عن تأثير الحركة الإســـلامية. فالبحـــوث التى أجريت حول البدو والبداوة لم تلتفت بصورة مباشـــرة لعمليات أســـلمة المجتمع البدوى. وفى المقابل، لم يكترث الزخم الهائل للبحوث والدراســـات المعاصرة التى أجريت عن الحركة الإســـلامية بتغلغل حركة الإســـلاميين واختراقهم المجتمع البدوى. لهذا تكمن أهمية هذه الدراسة فى تقليل الفجوة المعرفية القائمة حول أســـلمة المجتمع البدوى. كما أنها تفيد أيضا فى لفت انتباه صناع القرار إلى أهمية الإسراع فى تحقيق الاندماج الاجتماعى للبدو فى مصر، بوصفه الضمان الأساسى لتحقيق الأمن القومى.

الحركة الإسلامية فى المجتمع البدوى:

لن يتســـنى لنـــا أن نفهم طبيعة ومـــدى التغير الذى حدث فى مجـــال إحلال القضاء الشـــرعى محل القضاء البدوى بين قبائل أولاد على بمطروح ما لم نلق الضوء على نشـــأة، وتكوين، وفعالية القوى الإسلامية الفاعلة فى إحداث هذا التحول. لقد بدأ وجود الحركة الإســـلامية متمثلا فى الجماعات الســـلفية منذ أواخر الســـبعينيات من القرن الماضى فى مطروح، متزامنا مع الوجود النشـــط للحركة الإســـلامية – عمومـــا – فى مختلف أرجاء المجتمع المصرى. وشكَّـــل حضور السلفيين فى هذه البقعة النائية من البادية عنصرا فاعلا

فى إحداث تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، رغم التواجد المؤسسى الكبير، وغير المسبوق للدولة بمطروح من ناحية، وانفتاح البدو غير المسبوق على العالم عبر وسائل الاتصال الحديثة، من ناحية أخرى. ولم تكن نشأة الحركة الإسلامية داخل البيئة البدوية من فراغ، وإنما ارتكز وجودها على رصيد تاريخى من الروابط بين الدين والبداوة. وقد ساهم ذلك فى تثبيت أقدام رموز الحركة الإسلامية فى مجالات مختلفة من حياة البدو، بما فى ذلك القضاء البدوى.

التضافر بين الدين والبداوة:

يشكل الدين مكونا رئيسا فى ثقافة البداوة على اعتبار أنه يتعلق بالهوية البدوية. وبمقتضى ذلك يمثل الإسلام جزءا أصيلا من هوية أولاد على، فكثيرا ما يتحدث أولاد على عن هويتهم بالعودة إلى ماض مقدس، يقترن بنسبهم الشريف الذى يمتد إلى قبيلتىّ بنى هلال وبنى ياس بالجزيرة العربية، وارتباط وجودهم فى الشمال الغربى من مصر بالفتوحات الإسلامية. «فالانتماء لهؤلاء الأجداد منح أولاد على ماضيا شريفا ومعروفا، غير أن الانتماء إلى أجداد شاركوا فى الفتح الإسلامى لهو أمر أعلى مكانة وأكثر مجدا»[1].

ظلت المعرفة الإسلامية على مدى تاريخ المجتمع البدوى لأولاد على تعتمد على نشاط بعض رجال الدين، ممن يعلمون الأطفال اللغة العربية، وحفظ القرآن، والعبادات بالزوايا. وكانت السنوسية أقدم حركة إصلاح دينية فاعلة بين قبائل أولاد على، ومجمل مناطق الواحات بالصحراء الغربية. حيث يعود تاريخ السنوسية إلى عام ١٨٤١م، عندما رحلوا عن الحجاز، وتركزوا فى شرق ليبيا، ثم أسسوا بعد ذلك مركزا تعليميا منافسا للأزهر فى واحة جغبوب بالصحراء الغربية بمصر. واعتمد إخوان السنوسية فى نشاطهم على نوع من التعليم يتخذ طابعا دينيا، وعلى التضامن الاجتماعى، والتوسط فى حل المنازعات بين البدو. وكانت الزوايا[2] التى أقامها السنوسية حول بعض الآبار – مرتبطة بقبائل أولاد

(١) دونالد كول، وثريا التركى: أهل مطروح: البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلات، ترجمة: محمد على فرج، مراجعة: طلعت الشايب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م، ٧٨.

(٢) أسست السنوسية ١٤٦ زاوية منها ٣١ زاوية فى الصحراء الغربية بمصر (٦ زوايا فى الوادى الجديد، و٢ فى الواحات البحرية، و٦ فى سيوة، و١٧ زاوية فى الساحل الشمالى الغربى بداية من منطقة الإخصاب فى السلوم وحتى حوش عيسى بالبحيرة)؛ مما يعنى أن أكثر من نصف عدد الزوايا بمصر كان من نصيب أولاد على. انظر المزيد فى:
دونالد كول، وثريا التركى، أهل مطروح: مرجع سابق، ٢٤.
E. E. Evans – Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica, 1949.

علـى والعائلات الكبيرة التابعة لها – بمثابة مراكز دينية لتفعيل هذه الأنشـطة. فالزاوية كانت مكانا لتعليم القراءة والكتابة، وتعاليم الإسـلام من منطلق مبادئ السنوسية، وكانت الزاويـة أيضا مكانا لضيافة المسـافرين، وتوفير الملاذ لمن يطلب الحماية، وكذلك التوسـط فـى فض المنازعات. وكان إخوان السنوسـية – من منطلق دينى – على اسـتعداد للعمل كمدرسـين جوَّالين، يتنقلون من مخيم لآخر لنقل المعرفة مقابل المأكل. كما استطاع إخوان السنوسـية التحكم فـى حياة البدو، من خلال مكانتهم الدينيـة، وادعائهم بامتلاك القوة الروحية الخارقة، القادرة على إيذاء الآخرين وتشريدهم.

وقد بلغ تأثير السنوسـية الروحى أقصى مداه حين قبل أولاد على المشـاركة بفرسـانهم فى الجيش الذى كونه السنوسية بإيعاز من الأتراك، وخوض حرب ضارية حتى الموت ضد القوات الإنجليزية بين عامى ١٩١٥م و١٩١٦م فى وادى ماجه[١]. وقد استطاعت السنوسية حث القبائل على الانضمام لهذه الحرب باعتبارها حربا دينية بين المسـلمين والمسيحيين، وكانت فتوى السنوسـية حينذاك أن من يقتل جنديا إنجليزيا يدخل الجنة. غير أن نهاية هذه الحرب غير المتكافئة كانت قاسية بعد هزيمة جيش السنوسية، وتدمير كثير من مظاهر الحياة البدوية، وتشريد البدو[٢]. ومازال بعض أحفاد فرسان أولاد على من العواقل والشباب يفخرون حتى اليوم بهذه التضحيات، ويعتبرونها رمزا لمكانتهم وهيبتهم بين القبائل[٣].

ورغـم انتهاء دور السنوسـية بنهاية الحرب العالمية الأولى، فإن بعض رواسـب التوجه الصوفى السنوسى ظل قائما مع نشاط بعض رجال الدين ممن ينتمون إلى قبائل المرابطين[٤]؛

---

(١) فى هذا الوقت لم يكن مسـموحا للبدو الانضمام للجيش النظامى المصرى، امتدادا للسياسـة التى اتبعها محمد على مع البدو بصفة عامة، والتى تقضى بإعفائهم من الخدمة العسـكرية، والخدمة الوطنية نظير دورهم فى حفظ النظام فى الصحراء، وحماية الحدود. وأدى هذا الإعفاء إلى تهميش البدو فى إطار تحديث الاقتصاد السياسى فى مصر.

(انظر مزيدا من التفاصيل فى: كول والتركى، أهل مطروح، ١١٢ – ١٢١).

(٢) دونالد كول، وثريا التركى، أهل مطروح: نفس المرجع، ١٢١ – ١٢٦.

E. E. Evans – Pritchard, op.cit.

(٣) لا يعنى ذلك بطبيعة الحال فخر البدو بالمشـاركة فى الحرب من منطلق شـعور وطنى، بل يعنى أن الانتماء إلى الإسلام والعروبة والقبيلة لدى البدوى يشكل ثلاث دوائر أساسية للهوية تدفع إلى المقاومة والتضحية.

(٤) هنـاك تقسـيم اجتماعـى لدى أولاد على قائم علـى التفاوت فى المكانة القبلية بين من يطلق عليهم السـعادى والمرابطون. ويطلق اسـم السـعادى على القبائل الحرة، القوية، والأرفع فى المكانة الاجتماعية من أولاد على، وقد كانت فى الماضى تتمتع بامتيازات اجتماعية واقتصادية وسياسـية. ومن أهم هذه الامتيازات ارتفاع قيمة دية القتيل منهم، =

وهــم يعملون فى بعض المســاجد وزوايا أضرحــة الأولياء، بالإضافــة إلى عملهم كمعالجين للأمراض باســتخدام المعتقدات، وممارسات الطب الشعبى. وقد وصفت ليلى أبو لغد هؤلاء منذ ربع قرن تقريبا بقولها إنهم: «يضمون شخصيات دينية تقية أو مقدسة (ينتمون إلى فئة يطلق عليها المرابطون بالبركة)»، وبرغم اعتبارهم – بشكل عام – أدنى منزلة من الناحية الاجتماعية والسياســية، فإن أولئك الذين لم يفقدوا صيتهم كأشــخاص أتقياء، ينظر إليهم بنــوع من الرهبة والإجلال. لقد اعتــادوا أن يقوموا بدور المصلحين الذين يبذلون جهودا من أجل السلام، واستمر دورهم كمداوين[1]. وبذلك حظى «المرابطون بالبركة» أو ما يطلق عليهم «المرابطون على الأضرحة» بمكانة مرموقة على مدى خمسين عاما تقريبا، منذ انتهاء حركة السنوسية بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى منتصف سبعينيات القرن الماضى.

لقد ارتبط دور المرابطين على الأضرحة بنشاط دينى مكثف، يعتمد على المعتقدات الشعبية ذات الطابع الصوفى حول أضرحة الأولياء فى البادية. وتركز نشاطهم الرئيسى حول ثلاثة أولياء رئيســيين هم: سيدى العوام فى قلب مدينة مرسى مطروح، وسيدى عبد الرحمن فى شــرق مطروح، وسيدى برانى فى غرب مطروح. وإلى جانب هؤلاء كانت هناك عدة أضرحة أخــرى متناثرة فى جميــع أرجاء البادية، تمثل مقــار ثانوية لأنشــطة المرابطين بالبركة. لقد اســتمد هؤلاء المرابطون هيبتهم من نسبهم الشــريف من ناحية، ومن رعايتهم لأضرحة

=وتمتعهم بحق النزالة، أى حمايتهم لمن ينزل إليهم بمعنى يلوذ بهم؛ فعند وقوع حادثة قتل تلجأ إليهم عائلة القتيل لمدة عام حتى يحل النزاع عرفيا. ويرجع نسب السعادى إلى سعدة، وهى سيدة يقال إنها من سلالة بنى سليم، التى ينتمى إليها النبى محمد صلى الله عليه وســلم من حيث النســب. أما المرابطون فهم أتباع الســعادى، يساعدونهم فى أعمالهم وحروبهم مقابل الولاء لهم والتمتع بحمايتهم. وبمقتضى ذلك يدفع المرابطون جزية للســعادى ويحرَمون من حق النزالة. ويقال إن الســعادى حينما كانوا يحاربون، كان المرابطون «يربطون» حول الماشــية والنســاء والأطفال. ويشير دونالد كول وثريا التركى (٢٠٠٥م، ٨٩) إلى أن المرابطين كانوا «يربطون» فى المواقع الأمامية التى احتشــد بها المســلمون فى المراحل الأولى من نشــر عقيدتهم فى شمال إفريقيا. الآن تغيرت حدة التفاوت بين الســعادى والمرابطين، بعد أن حقق ثراء بعض القبائل المرابطة توازنا فى المكانة مع قبائل الســعادى، ولم تعد القبائل التابعة مرتبطة بالقبائل الحرة، ونشــأت علاقات زواج محدودة بينهما. ومنذ بضعة أعوام أصبحت الجُميعات، وهى قبيلة مرابطة، تتمتع بحق النزالة. كما ســاهم تدين بعــض المرابطين فى إعطائهم الهيبة، ويطلق عليهم مرابطون بالبركة بموجب ادعائهم الانتســاب للنبى محمد صلى الله عليه وســلم، وأنهم من الأشــراف. (انظر مزيدا من التفاصيل فى: كول والتركى ٢٠٠٥م، ٨٨ – ٩٦). وقد أشارت ليلى أبــو لغد إلى أن العلاقة بين الســعادى والمرابطين يجرى التعبير عنها بمصطلحــات قرابية لتخفيف حدة التفاوت بينهما (ليلى أبو لغد ١٩٩٥م، ٥٧ – ٥٩).

(١) ليلى أبو لغد، مرجع سابق، ١٧٦.

الأولياء، وتنظيمهم للاحتفالات السنوية بموالد الأولياء، من ناحية أخرى. وكانت زيارات الأضرحة توفر موردا ماليا منتظما لعمل هؤلاء المرابطين من خلال النذور، والعلاج الشعبى من الأمراض. وكانت احتفالات الموالد التى تقام كل عام مهرجانا روحيا، وبهيجا، يلتقى فيه كل البدو من كل بقاع البادية، يصلون ويقيمون حلقات للذكر، ويمارسون طقوسا للاستشفاء، ويأكلون، ويمرحون، ويتسوقون ويذبحون الذبائح نذورا للأولياء.

إلى جانب ذلك كانت الأضرحة تشكل مكانا مقدسا مهيبا لأداء القسم عند فض المنازعات. حيث يشترط العرف، عند عقد المجالس العرفية، على المتهم بالسرقة مثلا أن يؤدى القسم، إن كان بريئا، أمام ضريح مهم كسيدى العوام وذلك من منطلق الاعتقاد بأن العوام شاهد عليه، وسوف يعاقبه بالبلاء إن كان كاذبا. وكانت طقوس هذا القسم مهيبة، ويخشاها كثير من البدو إجلالا لقدسية المكان وصاحبه، ورهبة من غضبه، وأملا فى استرضائه. وبطبيعة الحال، كان المرابطون على الأضرحة يلعبون دورا مهما فى فض المنازعات بالتعاون مع العواقل، على أساس إضفاء الطابع الدينى على الأعراف عند إقرارها وتفعيلها فى حل المنازعات. فضلا عن ذلك، فقد كانت قدسيتهم واحتكارهم للمعرفة الدينية تعطيهم دورا محوريا فى إمداد العواقل، والزعامات القبلية بالدلائل الشرعية، التى تعزز ما يتوصلون إليه من أعراف. لقد كان العواقل وزعماء القبائل أشبه بالمنظرين للأعراف التى تضمن تحقيق التضامن الاجتماعى، والترابط القبلى فى المقام الأول، وفى المقابل كان المرابطون حول الأضرحة من المتصوفة أشبه بالأولياء الأحياء، يمتلكون من المعانى والأسرار الإلهية ما يمكنهم من مباركة شرعية العرف إسلاميا. وهكذا تطورت الأعراف البدوية بمزيج من ثقافة البداوة، ونوع من التدين تحت راية شرعية مستمدة من الله. لهذا يصر العواقل دائما على اعتبار أن الشرع كان دائما جوهر العرف، حتى ولو انحرفت بعض الأعراف عن مسار الشرع لسبب أو لآخر. فحين يتشكك البدوى فى حكم بعض أحد العواقل فى نزاع ما، فإنه يقول له: «شرع الله عند غيرك» كناية عن رفضه للحكم الذى يستند لعرف لا يروق له. ومن ثم يعبر عن رغبته فى اللجوء إلى شخص آخر من العواقل، للفصل فى النزاع من منطلق العرف أيضا، عَله يجد لديه حلا مناسبا.

وهكذا ظل هذا النوع من الشرعية الدينية للأعراف البدوية والقضاء العرفى البدوى قائما بين أولاد على حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضى. ومنذ ذلك الحين، بدأ

زلزال الحركة الإسلامية، الذى اجتاح المجتمع المصرى بأسره، تصل توابعه إلى البادية فى الساحل الشمالى الغربى لمصر. وبذلك تبدأ مرحلة جديدة من العلاقة بين الدين والبداوة على يد جيل من المهاجرين من أبناء وادى النيل، نجحوا فى إيجاد صيغة ملائمة من التعايش مع البدو، تستند إلى أرضية دينية، واحتراما لمكانتهم الدينية. كما شكل وجود جيل جديد من البدو المتعلمين نقطة التحول الرئيسة فى تعزيز سلطة النخبة الإسلامية الجديدة، وتمكينها من إحداث تغيرات اجتماعية واسعة النطاق. وسنرى كيف حدث ذلك!

دور المهاجرين فى أسلمة المجتمع:

لعب بعض المهاجرين دورا فاعلا فى تعزيز النشاط الدينى بين البدو، فى إطار عملية دمج الدولة للمجتمع البدوى بمطروح. وعبر سعيهم الدءوب للاندماج فى البادية[1] فقد واجه هؤلاء المهاجرون صعوبات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية خلال احتكاكهم بالبدو[2]. وللتغلب على تلك المصاعب لجأ المهاجرون إلى بعض آليات الاندماج بين البدو، بهدف التعايش والاستقرار. من بين هذه الآليات الزواج المتبادل مع البدو[3]، والحرص الدائم على شغل المناصب الرفيعة فى الوظائف المدنية، وتحقيق الثراء الاقتصادى خلال

(١) قامت جهود التنمية فى التجمعات القبلية بمطروح منذ ستينيات القرن الماضى على أكتاف كثير من المهاجرين من أبناء وادى النيل، وخصوصا الموظفين الرسميين فى مجال الخدمات والمرافق.

(٢) واجه هؤلاء المهاجرون صعوبات فى الاندماج بين البدو لاختلاف ثقافاتهم عن ثقافة البداوة، وبسبب التصورات النمطية السلبية المتبادلة لدى كل من البدو من ناحية، والمصريين من أبناء وادى النيل من ناحية أخرى (ليلى أبو لغد ١٩٩٥م، ٣٤). وظهرت بعض تلك الصعوبات فى الصراعات ذات الطابع الاقتصادي في علاقات العمل والمعاملات التجارية (كول والتركى ٢٠٠٥م، ١٠٣). وكذلك الصراعات الناتجة عن المطالبة بالتمثيل السياسى فى المجالس النيابية أسوة بالبدو (كول والتركى ٢٠٠٥م، ١٧٧).

(٣) مازالت حالات الزواج بين أبناء وادى النيل وقبائل البدو المقيمين بمطروح محدودة، وتنحصر بين بعض قبائل المرابطين التى تحتل مكانة أدنى. وهناك حالات زواج قليلة للغاية بين قبائل على الأحمر. قد يقبل البدو على مضض زواج الرجل منهم من امرأة مصرية من وادى النيل، ولكن زواج المرأة البدوية من رجل مصرى يعد أمرا صعبا للغاية. وقد أشار دونالد كول وثريا التركى فى دراستهما لأهل مطروح إلى أن غالبية أولاد على يعتبرون زواج رجال البدو من نساء غير بدويات يهدد الحياة البدوية (كول والتركى ٢٠٠٥م، ٣١٩). وقد كانت قضية الزواج المتبادل بين البدو وغيرهم من أبناء وادى النيل محل جدل وخلاف بين الإسلاميين الجدد والعواقل.

الأنشـطة التجارية والملكيات الكبيرة[1] [2]. وإلى جانب كل ذلك ساهم النشاط الدينى لبعض المهاجرين بقوة فى توطيد دعائم الاندماج الاجتماعى، والثقافى، والاقتصادى، والسياسى. لقد حدث ذلك من خلال الدور الفعال للعاملين فى مجال التعليم. فهؤلاء أعادوا اكتشـاف دور الدين فى مد جسور التضامن والتحالف بين البدو وغير البدو، على اعتبار أن الإسلام يشـكل الهوية الأوسـع، التى تضم فئات متعددة، وبمقتضاها يمكن نسـج عصبية دينية واحـدة، تتجـاوز قوة رابطة الدم فـى العصبية القبلية الضيقة – إذا جاز لنا أن نسـتعير مصطلحـات ابن خلدون. وبذلـك اتخذ هؤلاء المهاجرون موقع المبشـرين فى تعليم البدو، ودعوتهم لاتباع تعاليم الإسـلام الصحيحة، على غرار ما كان يفعل إخوان السنوسـية فى زواياهـم الدينيـة، منذ ما يزيد على قرن ونصف من الزمان، وبنفس الطريقة التى اعتمدت عليها حركة جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها.

لقـد كانت بداية التوجه الدينـى للمهاجرين مرتبطة بنمط التعليم الأزهرى، الذى يوفر المعرفـة الدقيقـة والمتخصصة بالإسـلام، وتعاليمه بطريقة رسمية. يقـول أحد الإخباريين من أبناء وادى النيل الذين اسـتقروا فى مطروح: «كان إسـلام البدو قويا قبل مجىء أبناء وادى النيل، غير أنهم اعتادوا خلط الإسلام بعاداتهم وتقاليدهم التى كان بعضها صحيحا ومتماشـيا مع الإسـلام، والبعـض الآخر فى حاجة إلى تصحيـح»... «كان عمى أول عالم شريعة من أبناء وادى النيل يستقر فى الإقليم. وكان يدرس للناس تعاليم الدين الصحيحة، وكان سـببا فى نشـر الوعـى الدينى»... «إن علمـاء وادى النيل (يقصد علمـاء الدين من الوافدين) وفروا النصح والإرشاد»[3].

ومنذ السبعينيات من القرن الماضى ظهر جيل جديد من المهاجرين ذو توجهات إسلامية راديكالية من بين العاملين فى مجال التعليم أيضا، بالإضافة إلى بعض العاملين فى قطاعات خدمية أخرى. ولم يقف دور هؤلاء عند حدود النصح والإرشاد كما فعل الأزهريون سابقا، وإنمـا تعدى ذلك إلى تكوين مؤسسـات دينية جديدة، وإحـداث تغيرات اجتماعية بعيدة

(١) دونالد كول، وثريا التركى، أهل مطروح: مرجع سابق، ١٠٣.

(٢) ساعد على ذلك تدنى المستوى التعليمى للبدو، وعدم توفر الإمكانيات التى تنمى قدرتهم خصوصا فى السنوات الأولى لتطبيق نظام الإدارة المحلية، وإقامة العديد من المؤسسات الحكومية فى تلك الفترة.

(٣) نقلاً عن دونالد كول، وثريا التركى، مرجع سابق، ٩٩.

المدى. ولم يكن ذلك ممكنا دون وجود جيل جديد من المتعلمين من أبناء البدو له توجهات دينية، ساعدهم تعليمهم على التفاعل بعمق مع الدور الإسلامى الجديد للمهاجرين.

التعليم والعصبية الدينية الجديدة:

كان للنهضة التعليمية التى بدأت منذ ستينيات القرن الماضى دور مهم فى رواج التوجهات الدينية الجديدة بالمجتمع البدوي بمطروح، وذلك من خلال إتاحة فرص واسعة للشباب البدوي المتعلم للاطلاع على المعرفة الإسلامية من مصادر متعددة، تتجاوز آفاق الدين الشعبى القائم فى البادية. فمن خلال أجيال جديدة من البدو المتعلمين أمكن تداول الكتب والمطبوعات الدينية، وكذلك أشرطة الكاسيت التى تحتوى على الخطب الدينية المسجلة لبعض الدعاة[1]. كما ساهم تعليم الشباب البدوى خارج مطروح فى الاحتكاك بعالم جديد من التديُّن، الذى تروج له الحركة الإسلامية فى الجامعات والأماكن العامة. لهذا شعر بعض هؤلاء الشباب بأن المجتمع البدوى محاط بنوعين من الجاهلية، الأول يتعلق بسحب الحداثة القادمة إليهم عبر أجهزة الدولة، والثانى يرتبط بنمط التدين البدوى المليء بالخرافات والجهل.

فعالية النخبة الدينية الجديدة:

لهذا التقت جهود الشباب البدوي المتأسلم مع جهود بعض الإسلاميين من المهاجرين ليشكلا جناحين رئيسين داخل نخبة دينية، تعمل فى نشاط دينى مكثف، يسعى إلى تغيير المجتمع البدوى نحو نمط من الإسلام السلفى. يتركز قلب هذه الحركة الآن فى مدينة مرسى مطروح، ومن خلال مسجد الفتح الذى يشكل قلعة أساسية للنخبة الإسلامية الجديدة، ومركزا لنفوذهم الروحى. ولدى المجموعة الرئيسية فى مدينة مرسى مطروح علاقات وطيدة بمجموعات متعددة تعمل داخل مساجد أخرى باسم الفتح، متناثرة فى

(١) وفرت بعض الدول العربية (ذات التوجهات السلفية) طبعات فاخرة مجانية أو شبه مجانية من الكتب الدينية، التى وجدت طريقها إلى أيدى الناس فى سائر الدول العربية. على الناحية الأخرى، أتاحت ظاهرة ما أصبح يطلق عليه «البترودولار» نشر الإخوان المسلمين لأهم أعمال حسن البنا، وسيد قطب على أوسع نطاق. كما ساهم «البترودولار» فى دعم الحركة السلفية، من خلال دعم القيادات الدينية، وتوفير كثير من الخدمات لنشر نفوذهم.

أغلب المراكز الإدارية لمحافظة مطروح. وقد اتخذت معركة هذه النخبة ثلاثة مسارات أساسية فى المجتمع البدوى:

الأول – يتجه نحو التخلص من مظاهر الجاهلية البدوية المتمثلة فى الدين الشعبى، والأعراف البدوية عن طريق العمل الدءوب فى مجال تعليم البدو أصول الإسلام على نحو صحيح.

الثانى – اتجه نحو محاربة بعض مظاهر الحداثة، وتحييد دور الدولة فى المجتمع البدوى بقدر المستطاع.

الثالث – تركز فى العمل على تأسيس نمط جديد من القضاء، يعتمد على الشريعة الإسلامية، وليحل بذلك محل العرف والقضاء البدوى.

لقد كانت حجة السلفيين فى كل الأحوال تعتمد على كونهم أكثر تعليما، وبالتالى أكثر قدرة على قراءة نصوص القرآن، وكتب السيرة، ومعرفة الفقه. ومن ثم فهم الأقدر على قيادة البدو نحو مجتمع إسلامى حقيقى. وإذا كانت جهودهم فى تطبيق الشرع هى الأهم، والأكثر تأثيرا على المجتمع البدوى، إلا أن هذا الجهد كان جزءا من عملية أكثر اتساعا تستهدف التصدى لصور الجاهلية الثلاث: جاهلية البداوة؛ وجاهلية الحداثة؛ وجاهلية السلطة. ولن يتسنى لنا فهم الكيفية التى يتم بمقتضاها تطبيق الشرع فى البادية، ما لم نفهم أولا كيفية تصدى الإسلاميين لصور الجاهلية الثلاث.

٤-٤-١ محاربة الجاهلية البدوية:

ولما كانت العصبية جزءا لا يتجزأ من ثقافة البداوة، فقد أصابت العصبية الدينية الجديدة بعض هؤلاء السلفيين فى شبابهم، وخصوصا حين بدأت معركة التغيير بالقوة تستهدف أضرحة الأولياء وموالدهم، باعتبارها قلاعا للجاهلية البدوية، وتستهدف أيضا بعض عادات البدو، وأعرافهم الاجتماعية الموروثة. فقد حاول بعض هؤلاء الشباب هدم تلك الأضرحة، ومنع الناس من زيارتها، وإقامة الموالد حولها. لقد بدأت محاولات هدم الأضرحة فى بعض التجمعات البدوية النائية، ولأولياء أقل فى المكانة الروحية مقارنة بمقامات سيدى العوام، وسيدى عبد الرحمن، وسيدى برانى؛ ولم تنجح تلك المحاولات لأنها قوبلت بمقاومة كبيرة من الناس ومن المرابطين. غير أن نشاط الإسلاميين الشباب نجح جزئيا فى منع الزيارات وتقديم النذور، وكان النجاح الأكبر متمثلا فى منع إقامة

الموالد. ففيما يتعلق بالحد من زيارات الأضرحة، فقد كانت الخطب الدينية فى المساجد، وحلقات الدروس الدينية عنصرا مهما فى ترويج أحكام دينية تحرم زيارات الأضرحة، والتبرك بها. كما ركزت دعوة الإسلاميين على سحب البساط من تحت أقدام «المرابطين بالبركة» عن طريق تكثيف حضور الإسلاميين الدينى باعتبارهم مصادر للتنوير الإسلامى، وانتشار نشاطهم فى الدعوة الإسلامية فى أماكن مختلفة، وتعزيز مكانتهم عن طريق تقديم صور العون للفقراء، وتدعيم التضامن الاجتماعى.

أما فيما يخص منع إقامة موالد الأولياء فمازالت هذه العملية يشوبها قدر من الغموض، وخصوصا إذا كنا بصدد استعادة وقائع مقصودة للمنع حدثت منذ سنوات. ومع ذلك فهناك عدة أسباب تضافرت مجتمعة للحد من الموالد منها: ضعف السلطة الروحية «للمرابطين بالبركة» بفعل نشاط الإسلاميين الجدد فى الإحلال محلهم، وكذلك كبر أعمار هؤلاء المرابطين، وقلة نشاطهم، وعدم قدرتهم على تكوين مرابطين جدد لأداء مهام إعادة إنتاج المعتقدات الشعبية البدوية. حيث انصرف كثير من هؤلاء المرابطين إلى اهتمامات أخرى كخوض الانتخابات النيابية، والدخول فى معترك الحياة السياسية، شأنهم فى ذلك شأن السعادى، وخصوصا بعد أن تغيرت الأحوال والمكانة الاجتماعية للمرابطين. أضف إلى ذلك أن مظاهر الحداثة التى بدأت فى التغلغل داخل المجتمع البدوى، والانفتاح على العالم بفعل التعليم ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، كل ذلك أدى إلى شيوع أنماط جديدة من الثقافة الاستهلاكية، تتجاوز وسائل البهجة والمتعة التى كانت توفرها احتفالات الموالد البدوية. كما ساهمت التحولات نحو الاقتصاد النقدى فى ارتفاع نفقات المعيشة، مما تعذر معه المشاركة فى الموالد. وهنا يشير بعض المتعلمين من البدو إلى ذلك بقوله «كان سعر الخروف زمان ٢ أو ٣ جنيه الآن أصبح يصل إلى أكثر من ٦٠٠ جنيه فكيف تتحمل أسرة بدوية نفقات ذبح عدد من الخراف خلال المولد». هذه العوامل مجتمعة، بما فيها دور الإسلاميين الجدد، قوضت الدعائم الدينية، والثقافية، والسياسية للموالد البدوية، هذا على الرغم من استمرار بقايا الاعتقاد فى الأولياء بين الناس، وخصوصا كبار السن من الرجال والنساء.

وفى إطار مقاومة بعض العادات البدوية، حاول السلفيون حث البدو على الإقلاع عن بعض الممارسات التى لم تعد مظاهر البذخ فيها تستجيب لمتطلبات الواقع المتغير للمجتمع

البــدوى. وقد اختار الســلفيون أن تكون مقاومتهــم للتقاليد البدويــة الموروثة قائمة خلال المواقف المشبعة بالعواطف، والمشاعر، كمظاهر البهجة والحزن فى الحياة الاجتماعية. ففى مجال البهجة قاوم الســلفيون عادة الاحتفال بالمولود، والاحتفال بالختان، وجميع مظاهر البهجة فى احتفالات الزفاف.

ولما كانت إغراءات الاستمتاع بالغناء، ورقصات الحجالة محتملة فى حفلات الزفاف، ويصعب مقاومتها، فقد كثف الســلفيون حضورهم الفعال فى ترتيبات الاحتفال بالزفاف، فهذا يضمن تعزيز التوجهات الإسلامية الجديدة. وقد تمثل ذلك فى وجود عادة إقامة ندوة دينية بمناسبة الزفاف، يتخللها التهنئة وتذكير الناس بأمور دينهم فى الحياة بصفة عامة، والزواج والأســرة على وجه الخصوص؛ حيث يحضر بعض رموز الســلفيين، ومعهم بعض الشباب المتأسلم، ويخطبون فى الناس مستعيدين قصصا من السيرة النبوية عن زواج الرسول عليــه الصلاة والســلام بزوجاتــه، وزواج بناته، وزواج الصحابة. يتخلــل ذلك الدعوة إلى تبســيط إجراءات، وتكاليف الزواج، والفرح، والمهور، والدعوة إلى تيسير الزواج، والتخلى عن مبدأ «الزواج الداخلى» بين أبناء وبنات العمومة، والمعروف لدى البدو بـ «مســك بنت العم»[1]، على اعتبار أنه يكرس الاعتبارات القبلية بما يتناقض مع الشريعة الإسلامية التى لا تفرق بين المسلمين إلا على أساس التقوى.

وفى إطار تعزيز التوجهات الإســلامية الجديدة فى الحياة الاجتماعية حاول السلفيون إحــداث تغير فى عــادات الزواج البدوى، يتم بمقتضاه الســماح للعريــس برؤية العروس قبــل إتمام الــزواج بها فى إطار ما يعرف «بالرؤية الشــرعية»، التى يمكن أن تتم فى ظل ضوابط تقرها الشــريعة الإســلامية. ولما كانت التقاليد البدوية بشــأن الفصل بين الجنسين صارمة بشــدة، فقد أحدث ذلك جدلا كبيرا بين العواقل والسلفيين حول مدى التوافق بين الشــرع والعرف فى هذه الدعوة. لهذا اختلف البدو فيمــا بينهم حول كيفية تطبيق الرؤية

(١) يُقصد بذلك اعتبار زواج الفتاة أمرا مقررا منذ ولادتها بوصفها حقا موروثا لابن عمها. ولايســمح لها بالزواج من أحــد غــيره إلا بعد رضــاه وتنازله عنها طواعية. يتم ذلك فى إطار الزواج الداخلى القائــم على تعزيز الروابط القرابية في اتجــاه الأب، وتعميــق رابطة الدم. وفى بعض الأحيان قد تتزوج الفتاة البدوية من رجل آخر من قبيلة أخرى، وفى هذه الحالة يمكن لابن العم أن يجبرها على الطلاق مادام الزواج تم بغير إرادته. وهناك حالات من هذا القبيل تولد خلافات عائلية تقتضى عقد مجالس عرفية لحلها. وقد نجح الإســلاميون، إلى حد ما فى إقناع البدو برفض مبدأ مســك بنت العم لأنه يتناقض مع الشرع – حسب زعمهم.

الشـرعية، فبعض العائلات طبقت «الرؤية الشرعية» بتمكين العريس من رؤية العروس فى حضور بعض السيدات الكبيرات من أقارب الطرفين. وفى المقابل، رأت عائلات أخرى أن تتم «الرؤية الشـرعية» للفتاة التى يرغب العريس فى الزواج منها من خلال أمه أو أخته، وليس العريس نفسه، تأكيدا لمعنى الحفاظ على العادات والتقاليد القبلية فى هذا الشأن[1]. يعنـى ذلـك أن تغير المجتمع البدوى، وإعادة إنتاج البداوة فى ظل الأسـلمة يمثل مزيجا فريدا للتفاعل بين الشرع والعرف، وليس مجرد الهيمنة الكاملة، أحادية الجانب للمبادئ الإسلامية الجديدة على حياة البدو.

وفـى هـذا الإطار تتغير عادات البدو فى احتفالات الزفـاف، حيث يدعى بعض رموز السـلفية إلى حضور مثل هذه المناسـبات للمشاركة فى البهجة والتزود بالحكمة. لقد أصبح حضور السـلفيين فى هذه المناسبات ركنا أساسيا فى ترتيبات الاحتفال بالزفاف، تحرص عليـه كثير مـن العائلات فى أغلب التجمعات البدوية. وفى أثناء الحفل يتولى السـلفيون توجيـه الخطب الحماسـية، والتى يتم من خلالهـا دعوة النـاس إلى الابتعاد عن مظاهر البهجـة التقليدية باعتبارها تبذيرا، ومجلبة للمعصية والمفاسـد. وقد يتخلل ذلك توظيف بعض أبيات من الشـعر البدوى القديم، وخصوصا الحماسـى الـذى يحمل مضامين تعزز بعض القيم الدينية والبدوية فى ذات الوقت؛ كالصدق والشـرف والشجاعة ومناصرة الحق والترشيد والتعاون والتراحم. وقد ساهم ذلك فى إضفاء طابع جديد على الاحتفال، تراجعت فيه بشـدة مظاهر الرقص والغناء واللعب والذبائـح، وتقلصت فيه أيضا مظاهر البهجة إلى حد كبير.

وفى مواقف الحزن نجحت جهود الإسـلاميين فى الحد من سطوة بعض عادات الموت التـى كانت راسـخة من قبل، مثل نحر الذبائح أمام جسـد المتوفى عنـد بداية الجنازة، وكذلـك نحر الذبائح خلال الحداد، وتلقـى العزاء لمدة طويلة. كما تراجعت مظاهر الحزن الشـديد التى كانت تقوم فيها النسـاء بالصراخ، والعويل والعديـد، واللطم على الخدود، بالإضافة إلى عدم العناية بالجسـد، ومظهر الثياب، وارتداء النسـاء للثوب الأسود والحزام الأبيض طول مدة الحداد. وفى مقابل ذلك سـاهمت جهود السـلفيين فى تبنى البدو بعض

(١) أدين بالفضل لأحد المحكمين لهذا البحث – غير المعروفة أسماؤهم – فى تحليل الخلاف حول الرؤية الشرعية كمجال للتفاعل بين الشرع والعرف بما يتجاوز التبسيط فى فهم عملية أسلمة المجتمع البدوى.

العادات، التى تنص عليها العقيدة الإسلامية مثل غسل الميت بنفس قواعد الاغتسال والوضوء التي يمارسها الناس فى حياتهم، والصلاة على الميت بالمسجد، والحرص على كثرة المصلين فى أثناء صلاة الجنازة، وكثرة المشاركين فى موكب الجنازة، وتلقى العزاء أمام القبر عقب الدفن، وتقليص مدة الحداد ومظاهره، بحيث يصبح قصرا على الحزن من القلب، وأخذ العبرة من الحدث، والاعتدال فى المظهر ونظافة الجسد.

٤ - ٤ - ٢ السلفيون فى مواجهة الدولة:

لما كانت بعض صور الحداثة تكتسب شرعية وجودها من ارتباطها ببعض مؤسسات الدولة، فقد حاول السلفيون— من منطلقات دينية— تحييد دور الدولة، ومقاومة صور تدخلها في الشأن البدوي. يتجسد ذلك في مواقف متعددة يمكن أن نكتفي باثنين منها: أحدهما يشير إلى كيفية مواجهة الفقر، والعمل على تخفيفه، والآخر يتمثل في الكيفية التي تدير بها الدولة العملية الديمقراطية.

الموقف الأول – يتعلق ببعض أنشطة برنامج تنمية المجتمع بالصندوق الاجتماعي للتنمية فى مطروح، وخصوصا مشروعات منح القروض الصغيرة للتخفيف من الفقر. ولما كانت هذه الأنشطة تعمل تحت إشراف الدولة فهذا يكفي لأن يتردد البدوي، ويفكر مرارا قبل الإقدام على أية خطوة نحو الحصول على أي قرض. كما يمثل ذلك مبررا للحذر من جانب الإسلاميين أنفسهم. أضف إلى ذلك أن سياسة منح القروض تعتمد على تحصيل بعض الفوائد البسيطة، لتغطية بعض مخاطر تعذر السداد، وللإنفاق على إدارة منح القروض. ورغم أن هذه الفوائد لا تشكل مصدرا آخر لزيادة رأس المال وضخه من جديد على هيئة قروض إضافية، فإن الإسلاميين يعتبرونها من أشد المحرمات. وأصدروا في هذا الصدد فتوى تحرم الحصول على القروض الصغيرة، وروجوا لهذه الفتوى بين البدو عبر خطب الجمعة، وفى تجمعات تلقى الدروس الدينية بالمساجد، وفى مختلف اللقاءات الجماعية.

وقد ترتب على ذلك عزوف كامل من جانب كل البدو – تقريبا – فى مطروح عن المشاركة فى القروض رغم كل التسهيلات المقدمة. ولم تفلح جهود المسئولين بالمحافظة فى إقناع البدو الفقراء بقبول أى قرض من منطلق تعلق البدوي بالاعتقاد فى تحريم الربا، والخوف المترسب فى ثقافة البداوة من الكوارث الحياتية التي يمكن أن يتعرض لها البدوى إذا كان مصدر رزقه قائما على شبهة الربا. وقد استطاع الإسلاميون توظيف هذا الاعتقاد

وتعزيزه فى نفوس البدو، بتضخيم مخاوفهم من القروض الربوية بأدلة وأسانيد أكثر قوة فى الإقناع من تلك الأسانيد العرفية التى كان البدو يؤمنون بها.

وعندما لجأ محافظ مطروح إلى إصدار قرار جديد وفريد من نوعه بإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة، يتضمن إعفاء المقترضين من الفوائد، وتدبيرها من موارد أخرى، يتم تحصيلها تحت إشراف المحافظة، سارع بعض البدو إلى الحصول على القروض[1]. غير أن كثيرين منهم تراجعوا فيما بعد عن طلبه بعد أن أفتى شيوخ السلفية بأن القرار فيه التفاف على قاعدة شرعية، وأن القروض مازالت محرمة، حتى ولو لم يتحمل المقترض أية فوائد بشأنها. فالفوائد حسب رأيهم مازالت سارية وأن هناك آخرين يتحملونها ظلما. لهذا أصبحت الفتوى الصادرة عن السلفيين بمسجد الفتح أكثر تشددا، وخصوصا فى ظل محاولات المسئولين بالمحافظة الحصول على فتوى من شيخ مقيم بالإسكندرية تبيح الحصول على القروض دون تحمل سداد فوائدها. فالتحريم – حسب فتوى السلفيين – كان مشددا ويقع وزره على كل من شارك فى الإقراض: من قدم القرض، ومن أخذه، ومن دفع الربا عنه. وقد بذلت المحافظة مجهودا كبيرا بمختلف أجهزتها الرسمية لإجهاض تأثير فتوى السلفيين، تمثل ذلك فى الدعاية المضادة المكثفة، وإقناع ممثلى المجلس المحلى بمطروح – والذى يضم قوة ضغط إسلامية ذات توجهات دينية – على إصدار قرار يؤيد قرار المحافظ. ومع ذلك لم تفلح كل محاولات المحافظة فى حث البدو على الاستفادة بالتسهيلات التى يطرحها قرار المحافظ.

---

(١) صدر قرار محافظ مطروح رقم ٩ فى ١٨ يناير ٢٠٠٦م بإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة ولائحته التنفيذية. ومن أهم مواد القانون مادة رقم ٣، التى حددت أهم أهداف الصندوق، القيام بسداد قيمة الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة للشباب، والأسر الفقيرة بقرى ومدن المحافظة الممولة من جهات الإقراض المختلفة، والتى تتمثل فى: صندوق الإدارة المحلية، والصندوق الاجتماعى للتنمية، ومصادر التمويل الأخرى التى تعمل فى مجال التنمية، ودعم مشروعات الشباب والحرفيين، والحد من البطالة. كما حددت المادة تقديم مساعدة مالية للمرأة المعيلة، والأسر ذات الاحتياج الشديد لتنمية دخولهم، وتمويل مشروعاتهم بمنحة لا ترد بحد أقصى ٢٠٠٠ جنيه. وفى المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية للقرار تم تحديد موارد الصندوق فى تحصيل نسبة ٥٪ من المستفيدين بالخدمات الاجتماعية بالجمعيات التعاونية فى مجالات الإسكان، والزراعة، والإنتاج، والاستهلاك، وتنمية المجتمع، وكذلك تحصيل رسوم بمبلغ ٢٠جنيهًا على رخص الأنشطة الصيفية والسياحية، تضاف إلى كل المنح المخصصة لدعم المشروعات الصغيرة من الصندوق الاجتماعى، وماتخصصه الدولة فى ذات الغرض، وما تخصصه المحافظة من المحاجر فى هذا المجال، وتبرعات رجال الأعمال وأية موارد أخرى تستجد فيما بعد.

هذه الواقعة تشكل دليلا قويا على مدى قوة الإسلاميين في تحييد دور الدولة ومقاومتها بالشرع. وعلى ضوء هذا الموقف أصبحت مطروح من أكثر المحافظات إحجاما عن المشاركة فـي برامـج التنمية القائمة على القـروض الصغيرة بجميع أنواعها، والتى تشـرف عليها الدولـة. ولا تقـف قوة الإسـلاميين عند حدود الإفتـاء بالمنع والمنح، بـل تعدى ذلك إلى محاولة إنشـاء كيانات مؤسسـية بديلة للتضامن الاجتماعى على هيئة صناديق تبرعات، تخصص للإقراض الحسن كبديل يتفق مع الشرع. ورغم أن هذه المحاولات محدودة وتنشط داخل دوائر أعضاء الحركة الإسـلامية، فإنها تشكل بدائل إسلامية لنشاط مصرفى شرعى للتخفيف من الفقر فى البادية[1].

الموقـف الثانـى – هناك موقف آخر – قـد لا يكون معبرا عن قدرة الإسـلاميين على تحييـد دور الدولـة بقدر ما يكون كاشـفا عن مـدى إمكانية مقاومتهم لصـور تدخلها فى الشـأن البدوى – يتمثل فى محاولة عرقلة العملية الانتخابية (انتخابات مجلس الشـعب والانتخابات الرئاسـية)، التى جرت فى مصر خلال عامى ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م. حيث أفتى شيوخ السلفية بتحريم المشاركة فى تلك الانتخابات، وحث الناس والعواقل على الإحجام عن التصويت. ويمكن الحكم على هذه المحاولة بأنها فشلت فى ظل النتائج، التى كشفت عن ارتفاع نسبة المصوتين فى مطروح لصالح الرئيس مبارك بصورة تفوق كل نسب التصويت فى المحافظات الأخرى. وكذلك ارتفاع نسـب المصوتين فى انتخابات مجلس الشعب رغم الخلافـات القبلية التى صاحبتها[2]. وفى هذ الصدد، يرى بعض الإسـلاميين أن دعوتهم نجحت فى منع التصويت نسبيا فى بعض الدوائر دون غيرها، نظرا لاستمرار آلية الإجماع القبلى فى الانتخابات، وتفاوت تأثيرها من منطقة لأخرى. ومع ذلك فهناك جهد حثيث من جانب الإسلاميين للسيطرة تدريجيا على الناخبين فى المستقبل.

من هنا يتضح لنا مدى اتسـاع حضور السـلفيين فى حياة البـدو، وتأثيرهم الفعال فى المعتقـدات والتوجهات الدينية. وكذلـك قدرتهم على التواجد بعمق فى الحياة الاجتماعية

(١) مـن الجدير بالذكر أن فكرة صناديق القرض الحسـن فى الأصل قائمـة فى التراث البدوى قبل أن يلتفت إليها الإسلاميون الجدد؛ حيث تحرص بعض القبائل على أن تقوم كل عائلة بتوفير صندوق لها، يُلزم كل فرد بالغ بالمساهمة فيه على قدر اسـتطاعته فى كل عيد، وأن يوضع الصندوق لدى أحد أفراد العائلة المشـهود له بالأمانة. ويخصص هذا الصندوق لمساعدة أى فرد من أفراد العائلة يتعرض لأزمة ما، كالوفاة والمرض والحوادث والكوارث الطبيعية، أو فى حالة الالتزام بدفع دية ما.

(٢) حسب تعبير أحد شيوخ قبيلة على الأبيض فى منطقة أبو مرقيق.

البدوية، والتأثير فى عمليات التضامن الاجتماعى، واستيعاب الزعامات القبلية المحلية، وتحييد دور الدولة، وعرقلة تدخلها فى بعض جوانب الشأن البدوى. وقد انعكس كل ذلك فى قدرة السلفيين على إحلال القضاء الشرعى محل القضاء البدوى، حيث أوجد الإسلاميون قواعد جديدة منظمة لإجراء التقاضى الشرعى. وفيما يلى نوضح ذلك بالتفصيل.

مراحل التقاضى الشرعى:

تتم إجراءات التقاضى الشرعى – وفقا لما يدعو إليه الإسلاميون – فى ست مراحل متتالية تبدأ بالتوسط فى النزاع، ثم تقديم المشورة الشرعية، يعقب ذلك إجراء التحقيقات الشرعية، وإصدار الفتوى النهائية، وعقد المجلس الشرعى لإصدار الحكم الشرعى، وأخيرا العمل على تنفيذه. هذه المراحل تمثل نموذجا للتقاضى الشرعى يجرى العمل على تنفيذه بكل جدية وحسم من جانب الإسلاميين فى مراحل متتالية، تبدأ منذ بداية التفاوض حول النزاع حتى يتم تنفيذ الحكم الشرعى. ونظرا لأن القضاء الشرعى يعمل فى سياق متغير تتعدد فيه أنماط القضاء، وتتباين فيه مواقف البدو نحو هذه الأنماط من وقت لآخر، فإن طبيعة النزاع المعروض والملابسات المحيطة به هى التى تحدد المسار الذى ينتهى إليه التقاضى الشرعى. فقد يكتفى الخصوم بالمشورة الشرعية، وقد يقف التقاضى عند مرحلة إصدار الحكم الشرعى، وفى حالات أخرى ينجح السلفيون فى الوصول إلى مرحلة إنهاء النزاع بالصلح أو تنفيذ نص الحكم الشرعى.

التوسط فى النزاع:

لا يستطيع رموز القضاء الشرعى من الإسلاميين أداء دورهم دون البدء بالتوسط فى النزاع على غرار ما يحدث فى القضاء العرفى[1]. فعند وقوع نزاع ما، لا يصبح محلا للتفاوض والتقاضى الشرعى، ما لم يكن أعضاء اللجنة الشرعية، أو ما يعرف بالقضاة الشرعيين، وسطاء بين الأطراف المتنازعة، وصولا لحل النزاع وفقا لأحكام الشرع.

(١) تكمن أهمية التوسط فى القضاء العرفى التقليدى فى أن الأعراف البدوية تهدف إلى السلام بين الأطراف المتنازعة والحيلولة دون أن يتطور الصراع بينهما إلى تفاقم روح الانتقام والثأر. (حول هذه النقطة انظر: Austin Kennett, Bedouin justice: Law and customs among the Egyptian Bedouin, 1968, 116.). وهذا ما تلجأ إليه أيضا عمليات التوسط فى القضاء الشرعى.

يتم التوسط، فى العادة، بين الأطراف المتنازعة بطريقتين: الأولى تعتمد على قيام أى من أطراف النزاع بإبلاغ اللجنة الشرعية بما حدث من نزاع، طالبا أى شكل من أشكال المعونة القضائية فى حل النزاع. الطريقة الثانية تتمثل فى المبادرة بالتوسط من جانب اللجنة الشرعية، أو أحد أعضائها، أو ربما بعض الإسلاميين ممن يرتبطون بعلاقات مباشرة مع اللجنة. فى هذه الحالة لا تقف اللجنة موقفا سلبيا بانتظار من يلجأ إليها طلبا للعون، بل تبادر إلى الاتصال بأطراف النزاع، وحثهم على مراعاة شرع الله فى خلافاتهم. قد يتم ذلك من خلال الاستعانة ببعض العواقل من أقارب الطرفين لتوظيف مكانتهم، وتأثيرهم فى إتمام عملية التوسط الإسلامى. وكثيرا ما يحدث أن تصبح تدخلات بعض الإسلاميين من خارج أعضاء اللجنة الشرعية أداة فى تعزيز نشاط اللجنة فى فض المنازعات بمبادرات إسلامية. والهدف من ذلك بالطبع دفع الخلافات إلى دائرة القضاء الشرعي مبكرا، ومحاصرتها ضمن حدوده، لقطع الطريق على أية محاولات أخرى تفضى إلى التقاضى العرفى أو الرسمى.

التفاوض حول المشورة:

فى هذه المرحلة يعرض أعضاء اللجنة الشرعية وجهة نظرهم الشرعية المبدئية بأسلوب يعتمد على الخطابة والتأثير العاطفى، بما يشجع الأطراف المتنازعة على الاستمرار فى وساطة الشرع. وفي بعض الأحيان قد يطلب بعض أطراف النزاع – ممن يعرضون نزاعهم على القضاء الرسمى أو العرفى – فتوى شرعية من اللجنة الشرعية لاستخدامها كسند إضافى فى التأثير على حكم القضاة أو العواقل. لهذا يحرص أعضاء اللجنة الشرعية على الإلمام بكل التفاصيل المحيطة بالنزاع، وأخذ مهلة للتشاور، ودراسة أبعاد النزاع وتأثيره. بعد ذلك تتم كتابة الفتوى وتقديمها لأطراف النزاع. ولما كانت مهمة الإفتاء على هذا النحو تبدو بسيطة، وتقلل من تأثير الإسلاميين وفرصهم فى المشاركة الفعالة فى حل النزاعات، فهم يعملون بكل قوة من أجل توسيع دورهم كقضاة شرعيين. يتمثل ذلك فى تعميقهم لعمليات التواصل مع أطراف النزاع، وأقاربهم من العواقل، وتوسيع مساحة التفاوض معهم، حتى بعد تقديم الفتوى لحثهم على الالتزام بالشرع.

جلسات التحقيق وإصدار الحكم:

تستكمل إجراءات التقاضى عندما يبدأ أعضاء اللجنة الشرعية بعقد جلسات شرعية بالمسجد للتحقيق فى الاتهامات المنسوبة، وجمع مزيد من الأدلة والبراهين حول

مصداقيتهـا، وقد تتم هذه المهمة بنـاء على طلب الأطراف المتنازعة. يقتصر الحضور على أطراف النزاع، وبعض أقاربهم وخصوصا من العواقل. تبدأ جلسة التحقيق بإلزام الأطراف المتنازعة بأداء القسم الشرعي على كتاب الله بقول الحق، والالتزام بما يأمر به شرع الله. هذا يختلف عن القسم العرفى الذى كان يشترط أن يؤدى أمام ضريح أحد الأولياء. وكذلك اشتراط المدعى أن يؤدى القسم كذلك عدد من أقارب المتهم للتأكيد من صدقه[1]. هذا النظام يرفضه القضاء الشـرعى، ويعتبره غير شرعى، وفيه تعسف وتعسير على الناس، وإشعال للصراع بين الطرفين. لهذا يكتفى الشـرع بقسم الشخص نفسه، على اعتبار أن الله رقيبٌ عليه يعاقبه إن كذب.

يلى ذلك التقصى عن أحداث النزاع، وتختلف إجراءات التقصي بحسب طبيعة وحدود النـزاع. ففى حالة الخلافات الزوجية يطلب أعضاء اللجنة من الزوج أداء القسـم، ثم يرد على أسـئلة اللجنة كاملة، وعندما يتطلب الأمر مساءلة الزوجة ومواجهتها لأقوال الزوج، تجلس المرأة خلف ستار يحجبها تماما عن كل الحاضرين. وعقب أدائها القسم تجيب عن أسـئلة اللجنة، وترد على اتهامات الزوج. وهكذا تظل الجلسـة قائمة حتى تطمئن اللجنة إلى كفاية الأدلة وسـلامتها. وفى حالة نقص المعلومات تعقد جلسـات أخرى مماثلة حتى تكتمل تفاصيل النزاع. وفى حالات أخرى كالضرب، أو الإصابة الجسـدية يطلب أعضاء اللجنة التحقق من طبيعة وحجم الضرر الجسدى من خلال تقارير وفحوصات طبية تعرض خلال جلسات تالية، وقد تعطى اللجنة مهلة للتأكد من مدى الضرر البدنى الذى وقع بعد انقضاء فترة العلاج[2].

عقب اكتمال تفاصيل النزاع تبدأ مرحلة المداولات الفقهية بين أعضاء اللجنة الشـرعية لصياغة الحكم الشرعى من إصدار الفتوى، التى هى أساس الحكم على النزاع. وفى جلسة إصدار الحكم التى تتم بالمسـجد يسعى القضاة الشـرعيون إلى إضفاء طابع الطقوس الدينية

(١) ففى حالة السـرقات يطلب المجلس العرفى من الشـخص المتهم بالسرقة أن يقسم، ثم يشترط المدعى أن يؤدى القسـم كذلك عدد من أقارب المتهم لتأكيد صدقه. وفى القضاء العرفى قد يبالغ القضاة فى زيادة عدد المرجحين للقسـم. ويمكن أن يترك للمدعى حرية اختيار أشـخاص للقسـم ليسـوا على وفاق مع المتهم، وقد يؤدى إحجامهم عن القسم إلى إدانة المتهم.

(٢) هذا الإجراء مشـابه للقضاء العرفى فى اعتماده على الوقام، أى من يقيم الضرر البدنى، والنظار، أى من يقيم مدى الإصابة بالعين. وهناك أوجه شبه كبيرة مع القضاء الرسمى فى لجوئه إلى الخبراء للتحقق من الأدلة.

على جلسة إصدار الحكم، كالصلاة وتلاوة القرآن بصوت مسموع، ومطالبة الحاضرين بالصمت إجلالا لشرع الله ومهابته. يحرص الإسلاميون على أن يحضر الجلسة النهائية طرفا النزاع، وبعض العواقل من أقارب الطرفين. تبدأ الجلسة عقب صلاة الظهر أو العصر أو العشاء، بحسب تقدير القضاة لحجم الخلاف المتوقع، وردود أفعال طرفي النزاع لما سوف تؤول إليه أحكام الشرع. تبدأ الجلسة بتلاوة قصيرة من آيات القرآن، يعقبها القيام بإجراء مهم يتمثل فى تعهد الطرفين بتفويض موقع عليه للجنة الشرعية بالحكم فى النزاع، وقبول ما سوف يصدر من أحكام، والتعهد أيضا بتنفيذ تلك الأحكام. بعد توقيع طرفى النزاع على هذا التفويض يوقع أيضا على ثبوته بعض الشهود من العواقل الحاضرين. يعقب ذلك قيام أحد أعضاء اللجنة أو رئيسها أو أحد البارزين فيها بعرض مختصر لوقائع النزاع، ثم يتلو الحكم من ورقة مكتوبة سبق إعدادها. وتسلم نسخة من الحكم لكل طرف، ولكل العواقل البارزين من أقرباء الطرفين. ثم ينهى القضاة بعد ذلك الجلسة، لتبدأ عمليات تفاوض فى الأيام التالية خارج المسجد لتنفيذ حكم الشرع.

تدابير تنفيذ الحكم الشرعى:

يمكن أن تنتهى مهمة اللجنة الشرعية عند حدود إصدار الحكم الشرعى، وترك مهمة تنفيذه للإرادة القبلية بين الطرفين. ومع ذلك هناك محاولات دءوبة من جانب الإسلاميين لضمان تنفيذ الحكم، وقطع الطريق على أية محاولة أخرى للتقاضى بشأن النزاع. من الواضح أن مرحلة تنفيذ الحكم، تختلف كثيرا عما سبقها من مراحل، وقد تطول أكثر مما يجب. كما أنها تكشف عن قدر من فعالية وحدود الحركة الإسلامية وسط البدو. ولضمان تنفيذ أحكام الشرع، وعدم حدوث النزاع مرة أخرى فى المستقبل، يلجأ الإسلاميون إلى عدة تدابير نعرض لها فيما يلى:

٥-٤-١ الضغط على المشاعر الدينية:

تبدأ عملية توظيف الشعور الدينى من داخل جلسات التحقيق، وجلسة إصدار الحكم النهائى، وتستمر هذه العملية فى أغلب جلسات التفاوض فيما بعد. يتضمن ذلك تهيئة الجالسين فى المجلس الشرعى بأنهم فى بيت الله، ويتعين عليهم احترام قدسيته، وأن يخشعوا أمام كتاب الله وكلماته، وألا يضمروا فى أنفسهم سوءا. وتتضمن أغلب خطب

الإسلاميين سواء داخل جلسات فض النزاع، أو فى المساجد تأكيدا ممتزجا بالترهيب والترغيب بأن الخروج على شرع الله فيه شقاء فى الدنيا والآخرة، وأن اتباع الشرع وطاعة الله فيه السعادة، وحسن المآب. ثمة خطاب دينى كثيف بين الإسلاميين حول معنى الشرع، يتم توظيفه فى عملية أسلمة التوجهات البدوية فى الحياة اليومية بصفة عامة، وفى النزاعات بصفة خاصة.

٥ - ٤ - ٢ إشراك العواقل فى التقاضى:

يحرص أعضاء اللجنة الشرعية عند قبولهم التوسط للفصل فى أى نزاع على ضرورة حضور بعض العواقل لجلسات المجلس الشرعى؛ وهم فى الغالب من أقارب طرفى النزاع، وخاصة المشهود لهم بالمكانة الرفيعة والنزاهة والتدين. وفى هذا حفاظ على ما تبقى لهؤلاء العواقل من هيبة، وتوظيف دورهم لخدمة القضاء الشرعى. وبطبيعة الحال، فإن إشراك العواقل فى التقاضى الشرعى يستند إلى أحكام شرعية. ففى الخلافات الزوجية يذكر بأهمية وجود حكم من أهل الزوجة، وآخر من أهل الزوج كآلية فعالة، ومتوازنة فى فض النزاع. ومع ذلك فإن حرص الإسلاميين على مشاركة العواقل يتعدى تنفيذ ما جاء بنصوص دينية، ولا يخلو من التوظيف السياسى. فهناك عائد يمكن تحقيقه من وراء مشاركة العواقل – بصفة عامة – فى التقاضى الشرعى، أوضحه فيما يلى:

- ضمان تأييد العواقل لأحكام الشرع، وعدم معارضتهم لها من منطلق كون الشرع يمثل جوهر العرف، وليس بديلا عنه. لهذا يشير كثير من العواقل إلى أنهم أصبحوا يؤيدون الشرع لأنه أصل العدل، ولأنه يمثل تصحيحا للأعراف بالعودة إلى أصولها.
- ضمان تحييد العواقل أو شهادتهم على ما تم من أحكام، على اعتبار أن مكانتهم ترتبط بالشرف البدوى، وبالتالى فشهادتهم لها مصداقية يعتد بها بين البدو. وهذا يضمن عدم الزج بهم فى أية شهادات زور مستقبلا لصالح أى طرف على حساب الآخر.
- الاستفادة بتأييدهم للشرع بوصفهم قادة طبيعيين، يمكن توظيفهم فى توسيع قاعدة المؤيدين للشرع بين البدو.
- توظيف قوتهم وتأثيرهم فى تنفيذ أحكام الشرع، بحيث يتم اقتسام مهمة تنفيذ أحكام الشرع بين الإسلاميين والعواقل. ففى الوقت الذى يسعى فيه السلفيون إلى إقناع البدو بحجتهم، فإن العواقل يستخدمون كل وسائل الضغط العائلى، والقبلى على الأطراف

المتنازعة لقبول تنفيذ الأحكام. وبذلك يصبح العرف فى خدمة الشرع، بعد أن كان الوضع معكوسا فى ظل القضاء العرفى من قبل.

وهكـذا نجح السـلفيون على مـدى العقدين الماضيين فى توطيد دعائـم الثقة والود مع العواقـل، وتحييد مبدأ التنافس معهم على النفوذ بين البدو. وسـاعدت عمليات إشـراك العواقل فى إجراءات القضاء العرفى على ضمان الحد الأدنى لهيبتهم. فهم يروجون للشرع، ويطلبون من اللجنة الشـرعية التدخل فى فض المنازعات التى يفشلون فى حلها بالعرف، ويحثون طرفى النزاع على الحل بالشرع. مما يعنى أن لجوء العواقل إلى الشرع أصبح تأكيدا على نجاح الإسلاميين فى تعبئة رموز القبائل من ناحية، والحفاظ على هيبة العواقل على أرضية إسلامية من ناحية أخرى.

ومن الواضح أن الحفاظ على هيبة العواقل يقترن بالحفاظ على العرف، باعتباره المظلة التي يمكن أن يتم من خلالها أسلمة العادات والتقاليد البدوية. والدليل على ذلك الخلافات التى ظلت لعدة سنوات فيما بين العائلات البدوية حول قبول التخلى عن عادة مسك بنت العـم، والانفتاح على الزواج الخارجى. فبعـض العائلات رفضت التخلى عن هذه العادة، وفـى مقابل ذلك نجحـت بعض العائلات الأخرى فى إقناع الأطراف المتنازعة برفض هذه العادة، باعتبارها مخالفة للشـرع. ولم يكن هذا النجاح ممكنا دون الالتزام العرفى بضرورة أخذ مشورة العواقل، الذين يمثلون البيت الذى تنتمى إليه الفتاة، حتى لا يُفرض على ولى أمرها شرط جزائى لصالح ابن العم. وتشير بعض المحاضر العرفية فى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى لإحدى عائلات قبيلة الصنافرة إلى أن إحدى الفتيات تم زواجها من شخص خارج القبيلة، دون مشـورة ابن العم، ودون الرجوع إلى عواقل قبيلتها. ولهذا عوقب الأب بموجب القضاء العرفى بإلزامه بدفع مبلغ ألف جنيه كشرط جزائى لصالح ابن العم[1]. وهذا يوضـح مدى قوة الأعراف البدوية فى مواجهة المد السـلفى. فعلى الرغم من قبول العواقل التخلى عن عادة مسـك بنت العم تطبيقا لدعاوى الجماعات السـلفية، فإن حرص بعض العائلات البدوية على القبول المشـروط بمشـورة العواقل، يجسد مدى قوة العرف فى تنفيذ شريعة الزواج الخارجى فى إطار قبلى – عرفى.

(١) أدين بالفضل للأسـتاذ الدكتور محمد الجوهرى بالإشـارة إلى تلك الواقعة باعتبارها دليلا على مدى قدرة العرف على التفاعل الخلاق مع المتغيرات الجديدة المرتبطة بالأسلمة.

٥ - ٤ - ٣ المساندة المالية للغارم:

فى بعض الحالات قد يعجز الطرف المعتدى عن تدبير المبلغ الذى أقره الحكم الشرعى كتعويض عن الضرر للطرف الآخر. ربما يحدث ذلك لأسباب متعددة كضعف الروابط العائلية، أو عدم وجود إجماع بين القبيلة على قبول الحكم، أو اختلاف العواقل فيما بينهم بشأن الحكم الشرعى. وهناك جدل واسع النطاق يتم داخل النخبة البدوية حول مدى عدالة أن تتحمل القبيلة أية تعويضات، يحكم بها الشرع على أحد أبنائها، وخصوصا الخارجين على أعراف القبيلة ومكانتها. وقد يكون تدنى حال القبيلة اقتصاديا سببا فى عدم قبولها دفع تعويضات باهظة. لهذا يحاول بعض الإسلاميين القيام بحملة تبرعات لمساندة الطرف الذى حكم عليه بالغرامة، كى يتمكن من أداء الغرامة، ولتأكيد سلطة الإسلاميين بوصفهم رموزا لتحقيق العدالة والتضامن الاجتماعى. وتمتد حملة التبرعات لتتجاوز الحدود القبلية، ويشارك فيها أكبر قدر من الناس بمن فيهم السكان المصريون من خارج البدو. وفى واحدة من حملات التبرع هذه دافع الإسلاميون عن أحد الجناة الذى اتهم بقتل آخر بقولهم «أخٌ فى الله أخطأ وتاب، ويريد أن يقيم شرع الله فهل نتخلى عمن يقيم شرع الله؟!» ويشير بعض الإسلاميين وهو يدعو الناس للتبرع بالقول «واحد غارم ومحتاج مساندة لرفع راية الشرع». وفى الحالات التى يصعب جمع مبلغ الغرامة كله، يلجأ السلفيون إلى أهل المقتول للسماح فى تقليل حجم الدية المطلوبة. وقد تكون المساندة المالية مقترنة بمدى تدين الشخص وقبوله الانتماء للسلفية. وهكذا يمكن الترويج للقضاء الشرعي بأساليب مختلفة، منها إغراء الناس— كلا الطرفين— بالمنفعة المتحققة من أحكام القضاء الشرعى، والوعد بإمكانية التأثير فى المعتدى عليه، وتنازله، وفى المقابل يتم إغراء المعتدى عليه بإمكانية الحصول على تعويض أكبر — حسب الشرع. ولاشك أن التفاعل الخلاق للإسلاميين مع عقلية البداوة بشأن المنفعة المادية ينبع من إدراكهم الجيد لأهمية الإغراءات المادية، وتوظيفها فى فض النزاع، مما يكسب الإسلاميين مشروعية أكبر فى جدارتهم بالقدرة على فض النزاع من غيرهم.

الخلاصة:

فى عام ١٩٧٦م كتبت صفية محسن فى دراستها عن «الصراع والقانون بين أولاد على» أن كل التجمعات البدوية فى مطروح تعترف بدربة أولاد على، أى الأعراف والقانون

القبلـــى الذى يحكم ســـلوك أولاد علـــى، وأن الحكومة تتعامل مـــع أولاد على طبقا لهذه الأعراف[1]. ولقد تغير هذا الوضع بعد تدخل الدولة فى إنشـــاء مؤسســـات الحكم المحلى، وتعزيز قوة الشـــرطة، والقضاء الرسمى، وإنشـــاء المحاكم[2]. وقـــد تغيرت الأحوال بصعود الحركة الإسلامية إلى مسرح الحياة العامة خلال العقدين الماضيين، مما أفضى إلى تغيرات فى العرف لصالح تعزيز الشرع، وتحييد دور الدولة فى فض المنازعات.

اســـتطاع الإســـلاميون الســـيطرة على جانب لا بأس به من مؤسسة القضاء البدوى، من خلال استخدام الفتوى كآلية فعالة فى إعادة إنتاج قواعد جديدة شرعية بديلا عن الأعراف البدوية. وتم توظيف النشـــاط الإسلامى فى المســـاجد والأعمال الخيرية والتعليم فى تعزيز قوتهم باســـم الشرع. وبرغم قدرة الإســـلاميين على فض كثير من المنازعات بأحكام شرعية كثيرة، فإنهم أحجموا عن تنفيذ اثنين من أكثر قواعد تطبيق الشريعة وضوحا، وهما تطبيق حد الســـرقة بقطع يد الســـارق، وحد الزنا بالرجم. حيث يتطلب ذلك سلطة أكبر فى ظل وجود دولة مدنية، لا تعترف قوانينها بذلك، ومن المتوقع ألا تســـمح بتطبيق هذا النوع من الحدود الشرعية؛ فهناك حضور لسلطة الدولة مهما كان ضعيفا فى البادية[3].

وقد اســـتطاعت جهود الإســـلاميين عبر القضاء الشـــرعى أن تنجح حتى الآن فى خلق ســـلطة رمزية حول دورهم المقترن بإعلاء شـــرع الله، دون المخاطـــرة بالصدام مع الدولة أو

(١) S. K. Mohsen, «The legal status of women among Awlad 'Ali», (1967): 153 – 166.

(٢) هذا لا يعنى أن الدولة أصبحت تطبق القانون على البدو شأنهم فى ذلك شأن سكان الوادى؛ بل كانت مضطرة أحيانـــا للتجاوب مع الأعراف القبلية والاعتراف بأهميتها وإضفاء الطابع الرسمى عليها، مثلما حدث فى الســـبعينيات حـــين أقـــرت الدولة ممثلة فى رئيس الجمهورية اتفاقيات قبلية لتســـيير الانتخابات البرلمانية والمحلية منذ ســـبعينيات القرن الماضى، والتى تم بموجبها تكريس القبلية فى التمثيل السياســـى. وفى أغلب الأحيان كانت الدولة تغض الطرف عن ممارســـات القضاء العرفى فى الســـيطرة على الضبط الاجتماعى داخل المجتمع البدوى. ومن ناحية أخرى، ساهمت الدولة فى اســـتمرار المجالس العرفية بصورة غير مباشرة من خلال انتهاج الدولة لسياسات تبدو للبدو استبعادية، والتى تم بموجبها حرمان أبناء البدو من تولى بعض المناصب، ودخول الكليات العســـكرية، واســـتيلاء القيادات التنفيذية على أراضيهم المملوكة بوضع اليد دون تعويضهم عنها، مما يدعم فقدان الثقة نحو الدولة وتقبل بدائل للحياة بعيدا عنها سواء كان بالعرف أو بالشرع.

(٣) فى المقابل حالت الأعراف القبلية ومازالت دون تطبيق أمر شـــرعى تجاوبت معه القوانين الوضعية وهو توريث المرأة. مما يعنى أن جانبا من ســـلطة الأعراف مازالت باقية ولم تتلاشَـــى تماما. وهو الأمر الذى اســـتفاد منه الإسلاميون ذاتهم، وساهم فى علو شأنهم ودعم دورهم فى المجتمع البدوى.

العواقل. فهم يعتمدون على بسط نفوذهم الرمزي من خلال السيطرة على القضاء البدوى، الذى ظل نواة صلبة مضادة لمؤسسة القضاء الرسمى، ونواة صلبة للحفاظ على تراث البداوة. ومن ثم فالإسلاميون حين يسيطرون على القضاء البدوى فهم لا ينشئون قضاءً بديلا، وإنما تصبح الأسلمة لهذا الكيان استراتيجية سياسية للتحصن بالقبيلة ضد الدولة من ناحية، والتحصن بالشرع ضد العرف من ناحية أخرى. لهذا امتزجت عمليات أسلمة القضاء البدوى بالبداوة امتزاجا فريدا فى سبيل استعادة صورة من صور المجتمع الإسلامى المتخيل، الذى كانت البداوة وما زالت واحدة من أهم مقوماته.

❑❑❑

ملحق: أدلة العمل الميدانى المستخدمة فى جمع البيانات

الدليل الأول

أسلمة المجتمع البدوى: التوجهات الدينية
(دليل عمل ميدانى يطبق على البدو)

المركز: .....

القرية: .....

القبيلة: .....

البيانات الأساسية

الاسم: .....

النوع: .....

العمر: .....

مستوى التعليم: .....

المهنة: .....

القدرات الاقتصادية: .....

الخلفية القبلية: .....

الخلفية الدينية: .....

التوجهات الدينية

١ – مـا مدى الاهتمام بالمعـارف الدينية عموما؟ هل الاهتمام بالمعارف الدينية منتشـر أم محدود؟ وفى أى الفئات بالتحديد؟

٢ – هل تشعر أن معلوماتك الدينية كافية أم ناقصة؟ خاطئة أم صحيحة؟ كيف ولماذا؟

٣ – من أين تحصل على معلوماتك الدينية؟

٤ – هـل يختلف مصـدر الحصول على هذه المعلومات باختـلاف المواقف والموضوعات ؟ كيف ولماذا؟.

٥ – ما أكثر المجالات التى تحرص على معرفة رأى الدين بشأنها؟ ولماذا؟
٦ – هل تحرص على حضور حلقات وخطب دينية بالمساجد؟ كيف؟ ولماذا؟
٧ – من دفعك لحضور تلك الحلقات لأول مرة؟ ومتى حدث ذلك؟ وكيف؟
٨ – هل غيرت الدروس الدينية فى تلك الحلقات من أسلوب حياتك؟ كيف؟ ولماذا؟
٩ – صف مشاعرك بعد حضور لقاء، أو حلقة دينية أو خطبة دينية.
١٠ – هل تحرص على مشاهدة بعض البرامج الدينية فى التليفزيون بانتظام؟ ما هى؟ ولماذا؟
١١ – هل تحرص على الاستماع ومشاهدة دروس بعض الدعاة على شرائط كاسيت وفيديو واسطوانات؟ ما هى؟ ولماذا؟
١٢ – هل تحرص على متابعة المواقع الدينية على الإنترنت بانتظام؟ ما هى؟ ولماذا؟
١٣ – هل تحرص على اقتناء وقراءة الكتب الدينية بانتظام؟ ما هى؟ ومن أين تحصل عليها؟ ولماذا الحرص على اقتنائها وقراءتها؟
١٤ – هل تشعر أن سلوكياتك تغيرت بفعل الثقافة الدينية التى حصلت عليها من تلك المصادر؟ كيف؟ ولماذا؟
١٥ – هل تشعر أن حياتك تغيرت بفعل مداومة الاستماع إلى بعض الدعاة؟ من هم؟ وكيف؟ ولماذا؟ اذكر مواقف وممارسات محددة تعكس ذلك.

❑❑❑

الدليل الثانى

أسلمة المجتمع البدوى: أساليب فض المنازعات
(دليل عمل ميدانى يطبق على شيوخ البدو ورجال الدين)

المركز: .....
القرية: .....
القبيلة: .....

البيانات الأساسية

الاسم: .....
النوع: .....
العمر: .....
مستوى التعليم: .....
المهنة: .....
القدرات الاقتصادية: .....
الخلفية القبلية: .....
الخلفية الدينية: .....

اللجوء للمحاكم المدنية الرسمية

١ – ما نظرة الناس للمحكمة والقضاء المدنى عموما؟
٢ – هل يلجأ البدو عادة إلى المحاكم لحل خلافاتهم؟ متى يحدث ذلك؟ ولماذا؟
٣ – ما أنواع المنازعات التى تتطلب اللجوء إلى المحاكم؟ ولماذا؟
٤ – متى يصبح اللجوء إلى المحاكم أمرا لا مفر منه؟ ولماذا؟ اذكر أمثلة.
٥ – هل هناك مزايا يمكن أن يحققها القضاء الرسمى فى فض المنازعات؟ ما هى؟ ولماذا؟
٦ – هل هناك من البدو من يرفض اللجوء إلى القضاء المدنى؟ من هم؟ ولماذا؟
٧ – هل لرجال الدين وبعض التيارات الدينية دور فى الحد من اللجوء إلى المحاكم والقضاء الرسمى؟ كيف؟ ولماذا؟

٨ – ماذا يفعل الشخص الرافض للقضاء المدنى حين يلجأ الخصم إلى المحكمة؟
٩ – هل هناك أضرار تنجم عن أحكام القضاء الرسمى؟ ما هى بالتفصيل؟
١٠ – هل يتفق القضاء الرسمى فى بعض أحكامه مع العرف السائد بين البدو؟ وكيف؟
١١ – هل تتفق بعض أحكام القضاء المدنى مع الشريعة الإسلامية؟ وكيف؟
١٢ – مـا هى فى رأيك الجوانب غير الشـرعية (أى غير المتفقة مع الإسـلام) فى أحكام القضاء الرسمى؟ وكيف؟

اللجوء للقضاء العرفى

١ – ما نظرة الناس حاليا للقضاء العرفى عموما؟
٢ – هل مازال البدو يلجئون إلى القضاء العرفى لحل خلافاتهم مثلما كان الحال فى الماضى؟ متى يحدث ذلك؟ ولماذا؟
٣ – هل بدأ العرف يفقد دوره حاليا فى فض المنازعات؟ كيف؟ ولماذا؟
٤ – من الذين يميلون إلى القضاء العرفى دائما لفض المنازعات؟
٥ – ما أنواع المنازعات التى تتطلب اللجوء إلى القضاة العرفيين؟ ولماذا؟
٦ – متى يصبح اللجوء إلى القضاة العرفيين أمرا لا مفر منه؟ ولماذا؟ اذكر أمثلة.
٧ – هل هناك مزايا يمكن أن يحققها القضاء العرفى فى فض المنازعات؟ ما هى؟ ولماذا؟
٨ – هل هناك من البدو من يرفض اللجوء إلى القضاء العرفى ويتحدى سـلطة العرف؟ من هم؟ ولماذا؟
٩ – هـل أدى وجود طبقة من المتعلمين إلى تقليل نفوذ العواقل، وبالتالى الإقلال من أهمية الأعراف البدوية؟ كيف؟ ولماذا؟
١٠ – هل لرجال الدين وبعض التيارات الدينية دور فى الحد من اللجوء إلى القضاء العرفى؟ كيف؟ ولماذا؟
١١ – هل يتدخل بعض المسـئولين فى الشـأن البدوى بتشجيع اللجوء إلى القضاء البدوى؟ كيف؟ ولماذا؟ اذكر أمثلة حدثت.
١٢ – هل يتدخل بعض المسـئولين فى الحد من عقد جلسـات المجالس العرفية وتعطيل أحكام القضاء العرفى؟ كيف؟ ولماذا؟ اذكر أمثلة حدثت.
١٣ – ماذا يفعل الشخص الرافض للقضاء العرفى حين يلجأ الخصم إلى القضاء العرفى؟

١٤ – هل هناك أضرار تنجم عن أحكام القضاء العرفى؟ ما هى بالتفصيل؟
١٥ – هل يتفق القضاء العرفى فى بعض أحكامه مع أحكام الشرع التى تستند إلى فتاوى دينية؟ وكيف؟
١٦ – ما الجوانب غير الشرعية فى العرف؟
١٧ – هل تتفق بعض أحكام القضاء المدنى مع أحكام القانون المدنى؟ وكيف؟
١٨ – ما هى فى رأيك الجوانب غير الشرعية (أى غير المتفقة مع الإسلام) فى أحكام القضاء العرفى؟ وكيف؟
١٩ – اذكر خطوات إجراء التقاضى العرفى بالصورة التى تمارس فى الوقت الراهن.
٢٠ – هل هناك تغيرات حدثت فى نظام التقاضى العرفى؟ ما هى؟ وما السبب؟ اذكر أمثلة من واقع منازعات حدثت.
٢١ – هل يتم اللجوء إلى بعض الأحكام الشرعية خلال عملية التقاضى العرفى؟ ما هى؟ ولماذا؟

اللجوء للقضاء الشرعى

١ – ما المقصود بالشرع؟ ومعنى القضاء الشرعى؟
٢ – هل يلجأ الناس حاليا إلى السنية (رجال الدين) لحل خلافاتهم؟ كيف؟ ولماذا؟
٣ – ما نظرة الناس حاليا لدور ومكانة السنية ورجال الدين فى المجتمع عموما؟ ودورهم فى حل المشكلات بصفة خاصة؟ ما مصادر قوتهم فى نظر البدو؟
٤ – من الذين يميلون إلى الفتاوى فى فض المنازعات فيما يسمى بالشرع؟
٥ – من الذين يدافعون عن أهمية الشرع فى فض المنازعات؟ وكيف؟
٦ – من الذى تقع عليه مسئولية الإفتاء؟ ولماذا؟
٧ – ما أنواع المنازعات التى تتطلب اللجوء إلى السنية (رجال الدين)؟ ولماذا؟
٨ – متى يصبح اللجوء إلى السنية (رجال الدين) أمرا لا مفر منه؟ ولماذا؟ اذكر أمثلة.
٩ – هل هناك مزايا يمكن أن يحققها اللجوء إلى السنية (رجال الدين) فى فض المنازعات؟ ما هى؟ ولماذا؟
١٠ – هل هناك من البدو من يرفض اللجوء إلى السنية (رجال الدين) ويتحدى نفوذهم؟ من هم؟ ولماذا؟
١١ – هل أدى وجود تيارات إسلامية فى المجتمع إلى تعزيز دور السنية (رجال الدين) وبالتالى تزايد أهمية الشرع فى حياة البدو؟ كيف؟ ولماذا؟

أسئلة تضاف لرجال الدين

١ – ماذا يفعل الشخص الرافض لفتاوى السنية (رجال الدين) حين يلجأ الخصم إلى الشرع طلبا للفتوى لحل النزاع؟
٢ – هل هناك أضرار تنجم عن أحكام القضاء الشرعى (فتاوى السنية أو رجال الدين)، ما هى بالتفصيل؟
٣ – من الذى يهاجم الشرع وإطلاق الفتاوى لحل المنازعات؟
٤ – ما الجوانب غير العرفية فى الأحكام الشرعية؟
٥ – اذكر خطوات إجراء التقاضى الشرعى بالصورة التى تمارس فى الوقت الراهن.
٦ – متى يتم اللجوء إلى السنية فى فض المنازعات؟ وكيف؟
٧ – هل يبادر السنية بالتدخل فى فض النزاع؟ متى يحدث ذلك؟ وكيف؟
٨ – ما معنى المشورة الشرعية ومتى يتم اللجوء إليها؟ ومن الذين يقع على عاتقهم تقديمها؟
٩ – كيف تتم التحقيقات الشرعية؟ المكان والزمان والمشاركين وخطوات التحقيق بين الأطراف المتنازعة.
١٠ – هل يتم إشراك العواقل فى أثناء التحقيقات؟ كيف؟ ولماذا؟
١١ – هل يتم اللجوء إلى فحوص طبية فى حالة النزاع بسبب إصابة جسدية ما؟ وكيف يتم ذلك؟ ولماذا؟
١٢ – هل يتم اللجوء إلى فتاوى من خارج المجمع البدوى؟ كيف؟ ولماذا؟ اذكر أمثلة.
١٣ – ماذا يحدث إذا ظل الخلاف قائما بعد الفتوى حول مضمونها؟
١٤ – كيف يتم تنفيذ أحكام الفتاوى؟ وما ضمانات تنفيذ تلك الأحكام؟ اذكر أمثلة.
١٥ – هل للعواقل دور فى تنفيذ أحكام الشرع؟ كيف؟ اذكر أمثلة؟
١٦ – هل يؤثر العواقل فى الحيلولة دون تنفيذ أحكام الشرع؟ كيف؟ اذكر أمثلة.
١٧ – من الذين يقاومون دور السنية ورجال الدين فى فض المنازعات؟ وكيف يتجاوب رجال الدين مع تلك الصعوبات؟
١٨ – ما الأساليب التى يلجأ إليها السنية (رجال الدين) فى الترويج لما يسمى بالقضاء الشرعى أو حكم الشرع؟
١٩ – هل يتدخل بعض المسئولين فى الشأن البدوى بتشجيع اللجوء إلى القضاء البدوى للحد من دور السنية (رجال الدين) فى فض المنازعات؟ كيف؟ ولماذا؟ اذكر أمثلة حدثت.

٢٠ – هل يتدخل بعض المسئولين فى الحد من عقد جلسات الشرع التى يعقدها السنية (رجال الدين) لتعطيل أحكام القضاء الشرعى؟ كيف؟ ولماذا؟ اذكر أمثلة حدثت.

الفتاوى

١ – ما معنى الفتوى؟ وإلى أى مدى تختلف عن أحكام العرف؟ كيف؟ ولماذا؟
٢ – مدى الحاجة للفتاوى فى الحياة البدوية؟
٣ – لماذا اللجوء للفتوى مهم فى الحياة؟
٤ – من الذين يدعون إلى أهمية الفتاوى فى الحياة؟
٥ – ما الفئات الأكثر ميلا إلى اللجوء إلى الفتوى؟ ولماذا؟
٦ – متى يتم اللجوء إليها؟ ما المواقف التى يتم فيها اللجوء للفتوى؟
٧ – مصادر الحصول على الفتوى؟ من هم الموثوق فى فتواهم؟ ولماذا؟.
٨ – هل يختلف مصدر الفتوى باختلاف المواقف التي تقتضى الإفتاء؟
٩ – هل يحدث أن تتم فتاوى المعاملات اليومية من خلال شيوخ محليين؟
١٠ – ما المصادر غير الموثوق فيها للفتوى؟ ولماذا؟
١١– هل يمكن أن يحدث تضارب فى الفتاوى؟ اذكر أمثلة.
١٢ – ماذا يفعل البدو حين يواجهون تضاربا فى الفتاوى؟ هل يختار البدوى ما يناسبه؟ أم تفرض عليه فتاوى بعينها؟ كيف؟ ولماذا؟
١٣ – كيف يتم تنفيذ مضمون الفتوى؟
١٤ – هل سبق لأشخاص أن طلبوا فتوى ثم عدلوا عنها ولجأوا إلى أحكام عرفية؟ ولماذا؟
١٥ – هل هناك أشخاص بين العواقل يقاومون الإفتاء؟ ولماذا يقاومون؟ ووسائل المقاومة؟ وكيف يتعامل الإسلاميون مع هذا النوع من المقاومة؟
١٦ – ما مواصفات الشخص المؤهل للإفتاء؟
١٧ – هل يحرص البدو على أن تكون حياتهم ذات طابع إسلامى؟
١٨ – هل هناك فروق بين حياة البداوة والإسلام؟ وما هى؟
١٩ – أيهما يفضل الشخص أن يكون بدويا أم مسلما أم كليهما؟ ولماذا؟
٢٠ – اذكر أمثلة لممارسات فى الحياة اليومية تغيرت بفعل فتاوى معينة، كيف؟ ولماذا؟